

مصر

والنوافع العصرية الجديدة

ورقة محمد

من

الرئيس محمد أنور السادات

المدينة العامة للاستعلامات
القاهرة

مصر

والنوافع العصرية الجديدة

ورقة محمد

من
الرئيس محمد أنور السادات

بيان محتويات ورقة العمل

الصفحة	البند	الموضوع
٩	١ - ٦	دباجة
١٣ - ١١	٧ - ١٨	مقدمة
١٩ - ١٤	١٩ - ٥٢	<u>أولا : دور مصر في تحرير الأمة العربية :</u>
١٤	١٩ - ٢٤	- مصر ومفهوم التحرر الوطني
١٥	٢٥ - ٢٦	- حرب فلسطين ١٩٤٨
١٦ - ١٥	٢٧ - ٣٠	- دور مصر في استقلال السودان
١٦	٣١ - ٣٣	- دور مصر في استقلال ليبيا
١٧ - ١٦	٣٤ - ٣٦	- العنوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وكسر احتكار السلاح
١٨ - ١٧	٣٧ - ٤٢	- دور مصر في تحرير المشرق العربي ورفض سياسة الاحلاف
١٧	٣٧	* رفض سياسة الأحلاف
١٧	٣٨ - ٣٩	* تجربة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨-١٩٦١)
١٧	٤٠	* أزمة لبنان ١٩٥٨
١٨ - ١٧	٤١ - ٤٢	* ثورة العراق ١٩٥٨
١٨	٤٣ - ٤٥	- دور مصر في تحرير المغرب العربي
١٨		(تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا)
١٨	٤٦	- دور مصر في قضية الاستقلال الصومالي
١٩	٤٧ - ٥٠	- دور مصر في دعم ثورة اليمن وآثاره
١٩	٤٧ - ٤٨	* دعم ثورة اليمن الشمالي
١٩	٤٩ - ٥٠	* دعم ثورة اليمن الجنوبي
١٩	٥١ - ٥٢	- دور مصر في الدفاع عن قضايا الخليج العربي

الصفحة	البند	الموضوع
٢٩ - ٢٠	١٠٠ - ٥٣	<u>ثانياً : دور مصر في إقامة العمل العربي المشترك :</u>
٢١ - ٢٠	٦٠ - ٥٣	- مصر وتطور فكرة القومية العربية
٢٢ - ٢١	٦٩ - ٦١	- إنشاء الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة
٢٤ - ٢٣	٧٤ - ٧٠	- مصر وتجارب الوحدة :
٢٣	٧١ - ٧٠	* التجربة الوحدوية المصرية-السورية (١٩٥٨)
٢٣	٧٣ - ٧٢	* اتفاق الوحدة الثلاثية (١٩٦٣)
٢٤	٧٤	* اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١)
٢٤	٧٦ - ٧٥	* مفاوضات الوحدة المصرية - الليبية
٢٥ - ٢٤	٨١ - ٧٧	- حرب أكتوبر وتجربة العمل العربي المشترك
٢٩ - ٢٥	١٠٠ - ٨٢	- دور مصر القيادي في عقد مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ - ١٩٧٤)
٣٣ - ٣٠	١٢٢ - ١٠١	<u>ثالثاً : دور مصر في تحرير الاقتصاد العربي :</u>
٣٠	١٠٥ - ١٠١	- تأميم شركة قناة السويس وآثاره على العالم العربي
٣١	١٠٧ - ١٠٦	- أحكام السيادة العربية على الموارد النفطية
٣٢ - ٣١	١١٤ - ١٠٨	- حرب أكتوبر وارتفاع أسعار النفط
٣٣ - ٣١	١٢١ - ١١٥	- مصر وإسهامها في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
٣٣	١٢٢	- دور رأس المال البشري المصري في دفع عجلة التنمية في الدول العربية
٤٠ - ٣٤	١٥٦ - ١٢٣	<u>رابعاً : دور مصر في إبراز الشخصية العربية :</u>
٣٤	١٢٥ - ١٢٣	- الجهود المصرية في إبراز ملامح الشخصية العربية
٣٦ - ٣٤	١٣٥ - ١٢٦	١- مقاومة الأحلاف الاستعمارية
٣٨ - ٣٦	١٤٨ - ١٢٦	٢- دور مصر في إرساء وتطوير حركة عدم الانحياز (١٩٥٥ - ١٩٧٩)
٤٠ - ٣٨	١٥٦ - ١٤٩	٣- مصر والتجربة الديمقراطية :
٣٨	١٥١ - ١٤٩	* الديمقراطية الليبرالية ١٩٢٣ - ١٩٥٢
٣٩ - ٣٨	١٥٣ - ١٥٢	* الديمقراطية الشمولية ١٩٥٢ - ١٩٧٠

الصفحة	البند	الموضوع
٤٠ - ٣٩	١٥٦ - ١٥٤	* ثورة التصحيح وإرساء قواعد الاشتراكية الديمقراطية
٤٧ - ٤١	١٩١ - ١٥٧	<u>خامساً : دور مصر في المواجهة العربية الإسرائيلية :</u>
٤١	١٥٧	- تحمل مصر العبء الأساسى في المواجهة العربية الإسرائيلية :
٤١	١٦١ - ١٥٨	* حرب فلسطين وآثارها
٤٢	١٦٤ - ١٦٢	* إبراز عناصر الخطر الكامنة وراء الخطر الإسرائيلى
٤٢	١٦٥ - ١٦٤	* المحاولات المصرية لدعم التنسيق السياسى والاقتصادى بين الدول العربية
٤٢ - ٤٢	١٦٨ - ١٦٦	* محاولات تصفية النفوذ الاستعمارى في المنطقة
٤٣	١٦٩	- المحاولات الخارجية لإضعاف دور مصر القيادى في المنطقة
٤٣	١٦٩	* العنوان الثلاثى ١٩٥٦
٤٤ - ٤٣	١٧٦ - ١٧٠	* العنوان الإسرائيلى ١٩٦٧
٤٥ - ٤٤	١٧٨ - ١٧٧	- استمرار مصر في الوفاء بالتزاماتها القومية وتعهداتها العربية بعد حرب ١٩٦٧ (مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧)
٤٧ - ٤٥	١٨٨ - ١٧٩	- حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتجهيد دور مصر الرائد في المواجهة العربية الإسرائيلية وآثارها
٤٦ - ٤٥	١٨٣ - ١٨٢	* تقويض أسس نظرية الأمن الإسرائيلى
٤٦	١٨٥ - ١٨٤	* إبراز وحدة الموقف العربى (مؤتمر قمة الجزائر والرباط)
٤٧ - ٤٦	١٩١ - ١٨٦	* تغير الموقف الدولى من الصراع العربى الإسرائيلى
٥٥ - ٤٨	٢٢٧ - ١٩٢	<u>سادساً : دور مصر في بناء السلام :</u>
٤٨	١٩٤ - ١٩٢	- حرب أكتوبر كنقطة تحول فاصلة في تاريخ المواجهة العربية / الإسرائيلية :

الموضوع	البند	الصفحة
* جهود مصر في إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بعد ١٩٦٧ :	١٩٥ - ٢٠٢	٤٨ - ٥٠
* قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢	١٩٧ - ١٩٩	٤٩
* الموافقة على مبادرة روجرز يوليو ١٩٧٠	٢٠٣ - ٢٠٤	٥٠
* مبادرة الرئيس السادات ٤ فبراير ١٩٧١	٢٠٥ - ٢٠٦	٥٠
- وضوح واتساق السياسة المصرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي	٢٠٧	٥٠
- التناقض في موقف بعض الحكومات العربية بين الشعارات المعلنة والسلوك العلني	٢٠٨ - ٢١٣	٥٠ - ٥١
- حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستثمار نتائجها في دفع عملية السلام :	٢١٤ - ٢٢١	٥٢ - ٥٣
* المشروع المصري للسلام ١٦ أكتوبر ١٩٧٣	٢١٤	٥٢
* قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨	٢١٥	٥٢
* مباحثات الكيلو ١٠١ (٢٧ أكتوبر ١٩٧٣)	٢١٦ - ٢١٧	٥٢ - ٥٣
* فض الاشتباك المصري - الإسرائيلي الأول (فبراير ١٩٧٤)	٢١٧	٥٣
* فض الاشتباك السوري / الإسرائيلي الأول (٣١ مايو ١٩٧٤)	٢١٧ - ٢٢٠	٥٣
* فض الاشتباك المصري / الإسرائيلي الثاني (اتفاقية سيناء في أول سبتمبر ١٩٧٥)	٢٢١	٥٣
- قبلي مصر الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف	٢٢٢ - ٢٢٤	٥٣
- الصعوبات التي حالت دون انعقاد المؤتمر	٢٢٥ - ٢٢٧	٥٤ - ٥٥
سابعاً : مبادرة السادات التاريخية :	٢٢٨ - ٢٨٠	٥٦ - ٦٨
- مصر والبحث عن طريق جديد للدفع عجلة السلام	٢٢٨	٥٦
- زيارة السادات للقدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧	٢٢٩ - ٢٣٥	٥٦ - ٥٧
* رفض صيغة السلام المنفرد ومنطلق السلام الجزئي	٢٣٥ - ٢٣٧	٥٧
* تصور السادات لأسس السلام العادل والدائم	٢٣٧	٥٧

الموضوع	البند	الصفحة
* التزام مصر التاريخي بالدفاع عن الحق العربي	٢٣٩	٥٨
- مسيرة عملية بناء السلام	٢٤٠	٥٨
* مؤتمر القاهرة التمهيدى في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧	٢٤١	٥٨
* اجتماع الإسماعوية ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧	٢٤٢	٥٨
* اجتماعات اللجنة العسكرية واللجنة السياسية في يناير ١٩٧٨ .	٢٤٣ - ٢٤٤	٥٩
- قيام السادات بنشاط دبلوماسى مكثف	٢٤٥ - ٢٤٨	٥٩ - ٦٠
* زيارة الولايات المتحدة ، لقاء فيينا	٢٤٥ - ٢٤٦	٥٩
* مؤتمر ليدز ١٨ يوليو ١٩٧٨	٢٤٧ - ٢٤٨	٥٩ - ٦٠
- القمة الثلاثية بكامب ديفيد ٥ سبتمبر ١٩٧٨	٢٤٩ - ٢٥١	٦٠
* وضع إطار السلام في الشرق الأوسط وإطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل	٢٤٩	٦٠
* دفع إسرائيل إلى قبول شمولية صيغة السلام	٢٥٠	٦٠
* وضع إطار حل المشكلة الفلسطينية	٢٥١	٦٠
- معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩	٢٥٢	٦١
* المعاهدة كخطوة هامة على طريق الحل الشامل	٢٥٢ - ٢٥٣	٦١
* جهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق الحكم الدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٥٤ - ٢٥٨	٦١ - ٦٢
* تمسك مصر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى	٢٥٩ - ٢٦٠	٦٢
خاتمة	٢٦١ - ٢٨٠	٦٣ - ٦٨

ديباجة

١ - هناك لحظات مصرية في تاريخ شعبنا المصرى وامتنا العربية تستوجب منا الوقوف عندها في محاولة صريحة مع الذات لكى نضمن الفكر فيما قطعناه على طريق الكفاح ونستلهم الرؤية في اختيار الدرب الذى يوصلنا الى الغاية المنشودة .

٢ - ولا شك اننا الآن في لحظة تستوجب منا التقييم على ضوء ما أنجزناه على طريق الكفاح ، ونتطلع بقلب وعقل مفتوحين لنستشف الرؤية الصادقة لما يجب ان نختاره .

٣ - ومن وحي الموقف العربى والدولى ونحن في معترك الكفاح من اجل السلام ، رأينا ان الواجب الوطنى والقومى يهلى علينا تقديم ورقة عمل لتناقش على الصعيد الشعبى بعد ان نعمنا منذ قيام حركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ بممارسة ديمقراطية في ظل دستور ومؤسسات دستورية وسياسية تنبع من الارادة الحرة للشعب المصرى العريق ، بعد ان عانينا صنوفا من القهر والاحتلال والاستغلال وانكار الحقوق الطبيعية للانسان العربى .

٤ - واذا كنا قد اعطينا للورقة عنوان « مصر والواقع العربى الجديد » ، فان الهدف النهائى بعد طرح الحقائق والمسلمات هو الاجابة على السؤال الذى يلح علينا في هذه الآونة : ما هو شكل العلاقات العربية المستقبلية ؟

٥ - وللتعريف العام بمحتويات ورقة العمل فانها اخذت في غالب الاحيان بمنهج الاستقراء التاريخى حتى لا تكون هناك فرصة لاعطاء احكام مسبقة في قضية مصرية مثل التى تعالجها الورقة .

٦ - وان ايماننا باصالة الفكر المصرى والديمقراطية التى نمارسها على اساس من الالتزام الكامل بالقانون والصالح القومى لهو خير ضمان للاثراء الفكرى الهادف ولاتخاذ قرار صائب في اخطر قضية واجهتها مصر والامة العربية ، قضية الحرب والسلام .

مقدمة

٧ — عندما حددت ثورة ١٩٥٢ في أيامها الأولى الدائرة العربية باعتبارها الدائرة الأولى للعمل السياسي المصري ، لم يكن ذلك التحديد نوعاً من الاختيار التحكيمي أو الاجتهادي بل كان بحق تعبيراً عن حقائق موضوعية وتاريخية وحضارية واستراتيجية صلبة وكذلك عن مصالح حيوية ومصرية مشتركة لكل من مصر والعالم العربي .

٨ — ولقد ظلت قضية الارتباط العضوي القائم بين مصر والعالم العربي — على المستوى الفكري — محل كثير من الجدل والمناقشات ، تثور حيناً وتخمد حيناً آخر ، ترتفع الصيحات حيناً تشكك في عروبة مصر أو جدوى انتمائها للعالم العربي ، وترتفع في أكثر الأحيان في مواجهة تلك الدعاوى لتؤكد على عروبة مصر وانتمائها العربي . كذلك فقد مرت العلاقات المصرية العربية بكثير من التقلبات السياسية التي تخضع لاعتبارات عارضة أو مؤقتة ، تأخذ شكل الخصومة التي تصل إلى حد القطيعة الكاملة أو تكاد ، ثم لا يلبث أن يعود الوثام مرة أخرى في حرارة وصفاء .

٩ — على أن هذا الترف الفكري ، وتلك التقلبات السياسية العديدة ، لم تستطع المساس على صعيد الواقع بحقائق صلبة تفرض نفسها ، وتنمو باطراد وقوة دون أن تخضع لشطحات التأملات الفكرية أو أهواء التقلبات السياسية ، فتجاوب مصر مع احتياجات العالم العربي السياسية والاقتصادية والثقافية إنما هو تفاعل يسجله الواقع ولا يحتاج إلى تفسير أو تبرير .

١٠ — وحقائق الحياة في العالم السياسي المعاصر تعلن بوضوح أنه لا مكان في هذا العالم إلا للكيانات الكبرى والموارد الضخمة ، الأمر الذي حدا بالدول النامية الحريصة على استقلالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى أن تبحث لنفسها عن صيغ للتعاون فيما بينها ، سواء ككل أو على مستويات اقليمية متعددة حتى يمكن أن تجد لنفسها موطئ قدم ، أو رأياً مسموعاً ، أو وزناً مؤثراً في عالم سادته القطبية الثنائية والتكتلات العسكرية والصراع الدولي .

١١ — وفي هذا الخضم تثور دعاوى تحاول أن تشد مصر إلى اقليمية فرعونية ، أو تشد مصر إلى وحدة متوسطة ، أو شرق أوسطية ، أو أفريقية ، ولكنها في جميع الحالات لا يمكن أن تكون بديلاً للبعد الأساسي والمصري للشخصية المصرية ، ألا وهو ارتباط مصر العربي .

على أن علاقة مصر بالعالم العربي ليست كعلاقة أي جزء قطري بالكل العربي بل هي علاقة لها سماتها الخاصة المستمدة من وضع مصر المتميز تاريخياً وسياسياً وثقافياً في العالم العربي .

١٢ — ان هذا الوضع — وضع الدولة التي شاء لها القدر ان تحتل مكان الصدارة — معناه ان مصر هي التي اخذت على عاتقها الدور الاكبر في تحرير العالم العربى ودعم استقلاله ، وليس ما قامت به مصر من اجل حرية واستقلال ليبيا والسودان وتونس والمغرب والصومال وموريتانيا والكويت والجزائر وقطر والامارات والبحرين وعمان وجيبوتي الا ابرز الامثلة ، وما استشهاد آلاف المصريين على التراب العربى في المشرق والمغرب الا الجزء الانبل من تضحيات اشمل واوسع .

وهذا الوضع — وضع الدولة التي تنهض بمسئولياتها تجاه شقيقاتها — هو الذى هيا لمصر ان تكون للعالم العربى صورته الاكثر اشراقا ، وصوته الاكثر نضجا ، فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان اسهام مصر الكبير فى تأكيد دور وشخصية بلاد العالم الثالث فى مواجهة القوى الكبرى وتكتلاتها ولتاكيد ذاتها ، اسهاما مدعما للعالم العربى ومنسوبا اليه كله وليس الى مصر وحدها .

١٣ — كذلك فان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى تستند الى حقيقة هامة وهى ان مصر على الدوام التى تصدت لأخذ زمام «المبادرة» فى كافة القضايا الحيوية والمصرية ، لتحقيق اكبر اهداف العرب القومية واعزها لديهم وهو هدف الوحدة العربية ، وظلت مصر الجادة — برغم كل الدعاوى — القاسم المشترك الأعظم بين كافة التجارب الوجدانية التى شهدتها العالم العربى المعاصر .

١٤ — وكانت مصر هى التى بادرت بالمواجهة العسكرية ضد اسرائيل والصهيونية وتحملت أكثر من أى بلد عربى آخر أقصى التضحيات البشرية والمادية والمعنوية ، واذا كانت مصر قد بادرت أخيرا ، بشق طريق جديد لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، فاقد كان من المنطق والطبع وبحكم التاريخ ان يكون هذا الدور دور مصر لأن احدا غيرها من الدول العربية لم يكن لديه العزم او القدرة على أخذ زمام المبادرة أو حتى الرؤية الثاقبة لتصور ما بعدها .

١٥ — وايا كانت الخلافات اليوم ، وايا كان بعد الشقة العربية والحكام الرافضين فى الدول العربية فسوف يظل من الصحيح والثابت تماما ان الخلاف الذى حدث بين المبادرة المصرية وما يعلنه الحكام الرافضون لحل الصراع العربى — الاسرائيلى هو خلاف تكتيكى وليس استراتيجيا ، ومؤقت وليس دائما ، وبالتالي فان أى محاولات لمعالجته لابد وان تنطلق من تلك الحقيقة الواضحة .

١٦ — وانطلاقا من تلك النظرة الواقعية والعلمية لما يدور على الساحة العربية الآن ، فان عددا من الأسئلة تطرح نفسها :

*** هل يمكن لهذا الخلاف التكتيكى اذا طال ان يتحول الى هوة استراتيجية تقطع جنورا امتدت عبر التاريخ ؟**

*** ما هي السياسة التي يجب اتباعها آزاء هذا الخلاف ؟ وما هو الأسلوب الأمثل لمعالجته ؟**

*** هل تجاوز الخلاف معنى العودة الى الأوضاع التي كانت سائدة قبله ، أم يعنى التفكير فى أسلوب جديد لمعالجة مرحلة المصالحة العربية ؟**

*** هل المصالحة العربية ، تعنى ان يقترب من يؤمن بالتحرك والايجابية من موقف انصار الجمود والمزايدة ، أم تعنى بالعكس أن تستمر مصر فى دورها الطليعى وتدعو الأشقاء معها الى طريق التقدم المدروس نحو الأهداف القومية ؟**

*** ما هو أسلوب العلاقات بين مصر والشعوب العربية التي تفصل بينها وبين بعض الأنظمة المسيطرة عليها فجوة فكرية وسياسية ، والتي تعتبر مصر طليعة نضالها من أجل الأهداف التي أجمع عليها الضمير العربى ؟**

وباختصار ، فإن هذه الأسئلة كلها يمكن ايجازها فى سؤال واحد : ما هو شكل العلاقات العربية المستقبلية ؟

١٧ — ان هدف ورقة العمل هذه هو طرح الحقائق العلمية والموضوعية امام جماهير شعبنا وجماهير امتنا ، بحيث يساعد ذلك القاعدة الشعبية والقيادة السياسية على الوصول الى الاجابة الصحيحة التي تحدد السياسة المستقبلية والتي تأخذ فى الاعتبار ، فى إطار ما أنجزناه وما نصبو الى تحقيقه ، المسلمات التالية :

ان مصر قلب الأمة العربية .

ان مصر طليعة الأمة العربية .

ان مصر كانت وستظل دائما على استعداد لتحمل مسئوليات القلب النابض والطليعة الجسورة .

١٨ — وسوف تعالج هذه الورقة الموضوعات التالية :

أولا : دور مصر فى تحرير الأمة العربية .

ثانيا : دور مصر فى اقامة العمل العربى المشترك .

ثالثا : دور مصر فى تحرير الاقتصاد العربى .

رابعا : دور مصر فى إبراز الشخصية العربية .

خامسا : دور مصر فى المواجهة العربية — الاسرائيلية .

سادسا : دور مصر فى بناء السلام .

سابعا : مبادرة السادات التاريخية .

أولاً: دور مصر في تحرير الأمة العربية

١٩ — حين قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، لم يكن هناك — من بين الدول العربية الاحدى والعشرين الحالية — سوى سبع دول مستقلة ، بصورة منقوصة سواء نتيجة ارتباطها بمعاهدات غير متكافئة أو تحالفات عسكرية أجنبية تحمل في طياتها التبعية .

٢٠ — ويسجل التاريخ لمصر وثورتها في يوليو عام ١٩٥٢ ، أنها كانت إشارة البدء وشرارة اندلاع حركات التحرير وتتابع حركات الاستقلال في العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة . وكان دور مصر رائدا ورئيسيا في دعم هذه الحركات ونجاحها في تحقيق أهدافها وضرب المثل الذى يحتذى به في تحقيق التحرر ونيل الاستقلال .

٢١ — وقد تركز مفهوم التحرر الوطنى لدى مصر في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

إنهاء السيطرة السياسية الأجنبية .

وتصفية الوجود والنفوذ العسكرى للاستعمار في العالم العربى .

حتمية الثورة الاجتماعية جنبا الى جنب مع الثورة السياسية .

٢٢ — وكان طبيعيا أن تواجه جهود مصر — وهى تناضل من أجل تحقيق هذه الأهداف — مقاومة ضارية من جانب الدول الاستعمارية التى استماتت من أجل الدفاع عن مصالحها ووجودها فى المنطقة ، وقوبلت هذه المقاومة بتحد وأصرار حازم من جانب مصر ، ألهمها المشاعر الوطنية للشعوب العربية وخلقا روحا ثورية نياضة اتاحت الفرصة لظهور قيادات وطنية حريصة على تحقيق آمال هذه الشعوب فى النضال والتحرر ، وأصبحت الحاجة ملحة لتحقيق تلاحم القوى الثورية الوطنية فى الدول العربية المختلفة من أجل تكتيل جهودها وتوحيد صفوفها فى وجه المقاومة الاستعمارية ، وصولا للأهداف القومية العربية فى التحرر والاستقلال .

٢٣ — واثبتت الممارسة العملية للكفاح العربى ضرورة القضاء على القواعد والأنظمة العربية المتعاونة مع الاستعمار التى تعوق بسياساتها ومواقفها مسيرة التحرر مما فجر مفهوم الثورة الاجتماعية كهدف أساسى ومكمل للثورة السياسية وأهدافها لتحقيق الاستقلال الكامل .

٢٤ — وهكذا ارتكزت حركة التحرر القومى طبقا للمنظور المصرى على الأسس التالية :

مقاومة كافة صور التواجد السياسى والعسكرى الأجنبى وتصفيته .

تحقيق التلاحم بين حركات التحرر الوطنى .

تفجير الثورة الاجتماعية جنباً الى جنب مع الثورة السياسية وصولاً الى الاستقلال الحقيقى .

٢٥ — كما جاءت مشاركة مصر الفعالة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ — رغم انتهاء الحرب بهزيمة — ايذاناً بمولد احساس عميق لدى العالم العربى وشعوبه بالأخطار المحدقة به ، وضرورة تكاتف الجهود من أجل تحقيق أمنه وحريته واستقلاله ، ولم تذهب الدماء المصرية التى سالت فى ساحة المعركة فى فلسطين سدى ، فقد روت نبت الثورة المصرية ، وفجرتها عام ١٩٥٢ لتبدأ مرحلة جديدة من الكفاح المصرى والعربى .

٢٦ — ورغم أن مصر لم يتح لها إنهاء الوجود العسكرى البريطانى بها الا بتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، الا أن انشغالها بقضية تحرير القرباب المصرى لم يعقها عن بذل جهود وطنية ودولية لدفع تيار التحرير فى البلاد العربية حولها ، وارتفع صوت مصر دولياً لى ينادى بتحرير البلاد العربية ورفع محاولات الاستعمار فى ابقاء سيطرته فى صورة حلف ، وهذا هو الوجه الحقيقى لمصر التى عنيت باستقلال اخوتها العرب قدر عنايتها باستقلالها ، والكفاح من أجل عالم عربى مستقل .

٢٧ — بدأت جهود مصر لحصول السودان على استقلاله حتى قبل ثورة ١٩٥٢ وتكثفت بعدها ، ووقفت مصر باصرار وعزم أمام مناورات بريطانيا لتسويق حل مشكلة السودان ، مما عجل التوصل الى اتفاق فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا ذلك الاتفاق الذى مكن اخواننا السودانين من ممارسة حق تقرير المصير .

وبهذا أصبحت جمهورية السودان الديمقراطية أول دولة افريقية تحصل على استقلالها نتيجة لجهود مصر .

وباستقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ كانت أول دولة تسارع بالاعتراف بالسودان المستقل هى مصر .

وكان أول سفير يقدم أوراق اعتماده لدى السودان المستقل هو سفير مصر .

وكان التأييد والدعم والمساندة للسودان وشعبه من جانب مصر .

وكان وازع مصر فى هذا كله نابعا من الوشائج التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الشعبين ومن الايمان المشترك بالقومية العربية .

٢٨ — ولكن شاء بعض الحكام فى السودان الا أن يتقبصوا ثوب العقوق والتكران لمصر الى حد افتعال أحداث وهمية تصل الى الذهاب الى مجلس الأمن فى فبراير ١٩٥٨ بشكوى مزعومة ضد مصر التى ظلت على موقف التأييد والمساندة لشعب السودان الشقيق وهى مسئولة آلت مصر على نفسها أن تؤديها بعزم وثبات .

٢٩ — وكان دعم مصر وتأييدها لثورة الرئيس نهري في مايو ١٩٦٩ بغير حدود ، كما كانت وقفها الشجاعة في استمرار ثورته ورسوخها ، وخطت مصر مع السودان خطوات واسعة في تحقيق واحد من أهم أهداف النضال العربي بإقامة تعاون وثيق بينهما شمل مختلف المجالات ، وتجسد في خطة محددة لتحقيق التكامل الحقيقي بينهما مستندا الى ما يجمع شعبى وادى النيل من اواصر تاريخية ومصرية .

٣٠ — وستمضى مصر في طريق التعاون مؤكدة وحدة وادى النيل غير مكترثة باى محاولة للفس او الوقعة بين الشعبين الشقيقين ، كما حدث في اجتماعى بغداد (نوفمبر ١٩٧٨) وتونس (نوفمبر ١٩٧٩) ، بعزم واصرار حتى تتحقق الفائدة المرجوة لخير الشعبين المتكاملين .

٣١ — اما ليبيا فان جهود مصر في المجال الدولى هى التى ساعدت على تحقيق استقلالها والمحافظة على وحدتها وافشال محاولات تقسيمها الى ثلاث دويلات ، وعاونت مصر الدولة الجديدة في مختلف المجالات الفنية والثقافية والعلمية والاقتصادية ، ورغم كل هذا قابل بعض حكام ليبيا آنذاك جهود مصر وما قدمته من اجل وحدة واستقلال ليبيا بالعداء والعقوق بل بالوصول احيانا الى حد المشاركة في التآمر على امن مصر وسلامتها وظلت مصر على خطها النابع من موقف مبدئى الا وهو مساندة ودعم الشعب العربى .

٣٢ — كما انه مما لا شك فيه ان الثورة التى اندلعت في ليبيا عام ١٩٦٩ ، تدن بالكثير في نجاحها وبقائها للتأييد والدعم المصرى لها ، خاصة في سنواتها الاولى ، على الرغم من صعوبة الظروف التى كانت تمر بها مصر نتيجة النكسة عام ١٩٦٧ ، واستمد قادة الثورة في ليبيا من الدعم المصرى لهم العزم والقوة لتثبيت دعائم ثورتهم ، ولولا انحراف رئيس ليبيا في مراحل لاحقة عن جادة الصواب ، لامكن تحقيق الكثير من اجل الصالح العربى ، ولنجحت واحدة من محاولات الوحدة التى الح عليها — دون حرص — ولاهداف السيطرة رئيسها مرة اخرى .

٣٣ — دون حاجة الى اجتهاد نجد ان العديد من الحكام العرب قد قبلوا كفاح مصر من اجل حركة التحرير والاستقلال العربى بالعقوق والجحود فما امثلة ما اقترفه بعض حكام ليبيا في اواخر الخمسينيات وما قام به بعض حكام ليبيا في الستينيات وما كرره رئيس ليبيا في السبعينيات وما ارتكبه رئيس جمهورية تونس على مدى الستينيات والسبعينيات ومؤتمر شتورا بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا ، الا سلسلة متصلة تؤكد على تصرفات سلبية تجاه كفاح مصر وجهودها الايجابية من اجل خلاص التراب العربى من السيطرة والاستعمار ونهوض الشعوب العربية على طريق الاستقلال والتنمية .

٣٤ — كما حظيت الحركات الوطنية في المشرق العربى خاصة في ضوء احداث فلسطين بكل اهتمام الثورة المصرية ، وترتب على ذلك مواجهة شرسة بين مبادئ الثورة المصرية وفكرها في وحدة النضال العربى من ناحية والاستعمار ونظم الحكم العميلة المساندة له ، خاصة في العراق ولبنان من ناحية اخرى .

٣٥ — ومع نجاح مصر في كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ ، والتغلب على أزمة تمويل بناء السد العالي ، وتأمين قناة السويس ، وصد العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦ ذلك العدوان الذي تصدت له مصر بمفردها دون عون أو مساعدة من أى دولة عربية أخرى ، رغم تشدد بعض حكام الدول العربية بأنهم على أهبة الاستعداد لنجدة مصر والوقوف بجانبها في وجه العدوان الثلاثي واستبعاد العالم العربي ثقته بنفسه التي فقدتها على أرض فلسطين مما أذكى روح النضال لدى العناصر القومية المتحررة داخل المشرق العربي .

٣٦ — ورغم كل هذا تزايد الهجوم على مصر خلال اجتماع بيروت في نوفمبر ١٩٥٦ برئاسة كميل شمعون وحضور عبد الاله ونورى السعيد وغيرهم من مجموعة الخيانة ، حيث تحجبوا بعدم استشارة مصر للعرب قبل تأمين قناة السويس تماما كما تحجبوا في اجتماعات الرفض في بغداد عام ١٩٧٨ وتونس عام ١٩٧٩ .

٣٧ — وكان طبيعيا أن ينشط الاستعمار واعوانه لمواجهة هذه الاتجاهات والقضاء عليها ، وبدأ السعى لاحتواء دول المشرق العربي داخل أحلاف عسكرية ونظريات استعمارية عن ملء الفراغ ، وكان تصدى مصر قاطعا لهذه المحاولات ، فولد حلف بغداد ميتا ، ولم يكتب البقاء لمشروع ايزنهاور عن « ملء الفراغ » .

٣٨ — وحين تزايد احساس سوريا بما يحدق بها من أخطار ، نتيجة للتعاون الوثيق بين نظام نوري السعيد في العراق ونظام كميل شمعون في لبنان مع قوى الاستعمار ، وجدت سوريا في قيام الوحدة بينها وبين مصر خير درع لضمان استقلالها السياسى وسلامة ترابها ورخاء شعبها ، واستجابت مصر العربية وتمت الوحدة المصرية — السورية في فبراير ١٩٥٨ .

٣٩ — ولكن كانت مؤامرة الملك سعود التي رصد لها ملايين من الجنيهاات ومؤامرات أصحاب المصالح متمثلين فيما عرف بتحالف المرتبطين بالشركة الخماسية ، ومناورات أقطاب حزب البعث الذين أعمتهم شهوة الزعامة السياسية . كل هؤلاء تأمروا على اجهاض هذه الوحدة وتحقق لهم ذلك بالانفصال في سبتمبر عام ١٩٦١ .

٤٠ — وهاجمت الدول العربية مصر في مؤتمر شتورا عام ١٩٦٢ بكل وقاحة وتطاول بشكل مماثل لما جرى خلال اجتماعى بغداد عام ١٩٧٨ وتونس عام ١٩٧٩ . وما أشبه اليوم بالأمس ، فهي نظم درجت على السلبية وعلى غرس بذور الشقاق والفرقة .

٤١ — وعلى الرغم من قصر عمر تجربة الوحدة المصرية والسورية الا ان تأثيرها كان أوسع مدى وعمقا ، فعجل بقيام ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، كما كان عاملا أساسيا من عوامل فشل الاهداف الكامنة وراء التدخل الأمريكى في لبنان في نفس العام .

ولم تتردد مصر لحظة واحدة في الاضطلاع بدورها في دعم ثورة العراق، مما دعا الرئيس عبد الناصر الى قطع رحلته في طريق عودته من يوغوسلافيا والتوجه الى موسكو حيث أمضى ساعات طويلة في مناقشة الوضع في

الشرق الأوسط مع خرشوف على ضوء التطورات الجارية في المنطقة آنذاك وتأمين ثورة العراق .

٤٢ — ولم تتراجع عن ذلك — حتى حين بات واضحا انحراف قيادات الثورة في العراق فترة ما عن طريق الاستقلال الوطني . بما ورد من تطاول على مصر في محكمة المهداوى . كما شاركت مصر بجهودها وامكانياتها كاملة من أجل المحافظة على استقلال لبنان ووحدته ، ولم يمنع انفصال سوريا من أن تهب مصر لنجدتها حين تعرضت لخطر العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ حيث قامت مصر بتحريك قواتها المسلحة الى خطوط المواجهة مع اسرائيل للدفاع عن الجبهة السورية فور ابلاغ السفير السوفيتي عن وجود حشود اسرائيلية على هذه الجبهة .

٤٣ — كان أبرز أدوار مصر في المغرب العربي دعمها المكثف والشامل لنضال شعوب تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا ، فقد دعمت حركات التحرير في تونس والمغرب ، وساندتها وقدمت الكثير من العون لها منذ انشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حتى تحقق لتونس والمغرب استقلالهما عام ١٩٥٦ .

٤٤ — أما عن دعم ثورة الجزائر — على المستويين السياسي والعسكري — فقد كان من القوة والفعالية الى الحد الذي دعا فرنسا الى المشاركة والتعجيل بالعدوان الثلاثي على مصر ، ادراكا منها بأن القضاء على ثورة الجزائر يبدأ بالقضاء على ثورة مصر ، وليس أدل على ذلك من قول جى موليه رئيس وزراء فرنسا — آنذاك — بأن ضرب القاهرة حسم لمعركة الجزائر ، وكانت بورسعيد المجيدة فداء لثورة الجزائر . ولكن انتصرت ثورة الجزائر بانتصار ثورة مصر ، ورد المعتدون الذين أرادوا ضرب القاهرة لتخمد ثورة الجزائر .

٤٥ — وجاءت النتيجة على خلاف ما تشتهي قوى العدوان ، فكان نجاح مصر في صدّه وقودا أزكى حماس الثورة في الجزائر وزاد من ضراوتها حتى تحقق لها النجاح ، وحصلت الجزائر على استقلالها ولم يتوقف دعم مصر عند ذلك ، بل استمر — سياسيا وعسكريا وماديا وفنيا — لمساعدة النظام الوليد على مواجهة الأعباء والمشاكل الجسام التي خلفها له الاستعمار، ولكي يعيد للجزائر رداؤها العربي الذي كاد الاستعمار أن يهلهله ويجعل منه أثمالا بالية .

٤٦ — وإذا كانت الصومال قد نالت استقلالها في منتصف عام ١٩٦٠ ، إلا أن قضية الاستقلال الصومالي وكفاح شعبه لم تكن بمنأى عن اهتمام مصر ، فقد كان دور مصر في الدفاع عن حق الصومال في تقرير المصير سواء في ظل نظام الوصاية الدولية للأمم المتحدة بمد يد العون في تشييد بناء المجتمع الصومالي خير دليل على مساندة مصر لدولة عربية أفريقية شقيقة لبلوغ استقلالها وتحقيق مطلبها المشروع في الحرية والتنمية ، وما استشهد ممثل مصر في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في الصومال وهو يؤدي الالتزام المصري والواجب الدولي نحو تحرير الصومال في ١٦ أبريل ١٩٥٧ إلا حدثا في سجل ما قامت به مصر وستظل تقوم به من أجل حرية واستقلال الشعب العربي .

٤٧ — تخطى دور مصر في مساندة ثورة اليمن الشمالى عام ١٩٦٢ الحدود التقليدية ، وامتد — استجابة لنداء قادة الثورة — الى تقديم العون العسكرى المباشر بارسال عدة آلاف من جنود مصر للوقوف بجانب الثورة الوليدة ضد أعدائها ، من بقايا أسرة حميد الدين المعزولة والقوى الرجعية التى تساندها لاعادتها للعرش ، والعودة باليمن الى الورا .

٤٨ — وعلى الرغم من الأعباء الباهظة والتحديات الجسام التى تعرضت لها مصر نتيجة لهذا الموقف ، فقد واصلت باصرار القيام به ، ايمانا منها بأنه يمثل الترجمة الصادقة والأصيلة لمبادئ القومية والوحدة العربية التى نادى بها ثورة مصر ، وسعيا لاستعادة الشعب العربى لثقته وايمانه بوجود الوحدة فى العمل والهدف بصرف النظر عن أشكالها الدستورية بعد فشل التجربة مع سوريا . ولم تخرج مصر من اليمن الا وقد ترسخت دعائم ثورته وأخذت تخطو خطى سريعة للحاق بركب التقدم الذى يتناسب مع القرن العشرين . كل هذا فى وقت تعرضت فيه مصر لعدوان ١٩٦٧ وكانت أحوج ما تكون الى مشاركة كل جندى مصرى من الجنود الذين يحاربون من أجل استمرار ثورة اليمن والنهوض بشعب عربى شقيق .

٤٩ — وكان الوجود المصرى فى اليمن الشمالى ، ونجاحه فى دعم ثورته ، حافزا لجبهات التحرير فى عدن لتصعيد كفاحها ضد السلطات البريطانية هناك ، خاصة وقد أصبح طريق المساعدات المصرية اليها أقرب وأوسع .

٥٠ — ومع تزايد مساعدات مصر للثورة فى الجنوب منذ اندلاعها فى ردفان عام ١٩٦٣ ، اتسعت حدودها وشملت كل مناطق الجنوب ، وحقت انتصارات سريعة مكنتها فى النهاية من تحقيق هدفها بقيام الجمهورية عام ١٩٦٧ ، بل اعترف المسئولون فيها بأن استقلال عدن هو النتيجة المباشرة والحتمية لما حققته القوات المسلحة المصرية فى اليمن الشمالية .

٥١ — ولم يقتصر دور مصر على ذلك فلقد كانت القوة الرئيسية التى حشدت العالم العربى للوقوف امام اطماع العراق فى الكويت اذ وصلت القوات المصرية الى الكويت فى سبتمبر ١٩٦١ كرمز للوجود المصرى ، كما ساهمت مصر فى الحفاظ على استقلال الكويت . وعلى بناء صرح الدولة الحديثة فيه .

واضطلعت مصر بنفس الدور بالنسبة لامارات الخليج فى مواجهة مختلف الاطماع الدولية فكانت مصر هى خير معرف للرأى العام الدولى بقضايا الخليج العربى وكانت مصر هى خير مدافع فى محافل الأمم المتحدة لدفع عجلة الاستقلال والحفاظ عليه من طمع الطامعين سواء من داخل المنطقة العربية أو خارجها .

٥٢ — وخلاصة القول أن الثورة المصرية التى كانت صوت الرئيس محمد أنور السادات يشير قيامها صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طلعت على العالم العربى وخريطته أبعد ما يكون لونها عن القومية العربية ، لتعتر اليوم فى غير من أو ادعاء الى أن نفس الرقعة ترتفع فوقها أعلام اثنى وعشرين دولة عربية .

ثانيا : دور مصر في اقامة العمل العربي المشترك

٥٣ — ان مكانة مصر الفريدة في العالم العربي تستند الى الخصائص النوعية والكمية التي تتمتع بها بين البلاد العربية الأخرى تاريخيا وسياسيا واقتصاديا ، كما أنها تستند أيضا الى ادراك العالم العربي لهذه الخصائص وقبوله لها ، واضطلاع مصر بالدور الطبيعي الذي يفرضه هذا الوضع المتميز ، اذ أنها كانت دائما على استعداد للاستعداد بالامساك بزمام المبادرة لتسند العالم العربي الى مراحل أكثر تقدما وفعالية عبر عديد من الوسائل وفي كثير من الميادين .

٥٤ — ولا شك ان هذه الحقيقة تنطبق ، أكثر ما تنطبق ، على أكبر أهداف العرب القومية واعزها لديهم وهو هدف الوحدة العربية بمختلف اشكالها من مجرد التعرف على أوجه الاتفاق والتباين الى محاولة ايجاد صيغة للتنسيق ، الى توثيق التعاون المشترك والتكامل ، الى تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة ، مرورا بجميع أنماط الاتحادات الفيدرالية والوحدوية الأخرى .

٥٥ — اننا اذا تأملنا أبرز محاولات توحيد العمل العربي المشترك منذ الحرب العالمية الثانية ، فسوف يتضح ان مصر هي التي بادرت دائما بطرحها ، واتخذت الخطوات الأولى لتحقيقها ، وتحملت أعباءها دون ان يسكرها النجاح او يفت في عضدها الاخفاق .

٥٦ — واذا كانت فكرة القومية العربية قد عاق صحتها في مصر الحديثة عدة عوامل مثل محاولة اختلاق تعارض بين القومية العربية وفكرة التضامن الاسلامي ، ومحاولة الاستعمار البريطاني المسيطر على مصر عزلها عن بقية البلاد العربية واتجاه الحركة الوطنية المصرية بنظرها الى الجنوب لتحقيق وحدة وادي النيل ، وتأثر قطاع من المثقفين المصريين بالثقافة الغربية مما جعلهم يتجهون بأنظارهم شمالا الى البحر المتوسط وأوروبا ، وشيوع فكرة القومية المصرية نتيجة اكتشاف التراث الفرعوني .

٥٧ — كل هذه العوامل وان كانت قد عاقت لحين بلورة فكرة القومية العربية الى سطح الضمير الوطني المصري ، فإنها لم تستطع طمس الطابع العربي الأصيل لمصر ، وما لبثت التطورات في المنطقة العربية واجوء عدد من السياسيين ورجال الفكر في المشرق العربي الى مصر ، ان ساهمت في دعم الصلات الفكرية والسياسية بين مصر وباقي اجزاء أمتها العربية .

٥٨ — وعلى الرغم من ان الاحزاب السياسية المصرية لم تبد حتى سنة ١٩٣٦ اهتماما بالعمل في الميدان العربي نتيجة لانشغالها بالقضية المصرية ووحدة وادي النيل ، الا ان القضية العربية لم تلبث — للاعتبارات السابقة — ان فرضت نفسها وبثفهم عميق على قطاعات هامة داخل تلك

الأحزاب ، وتزايد الإدراك بالارتباط المصري بين مصر والعالم العربي خاصة عندما بدأت فكرة إقامة وطن اسرائيلي في قلب العالم العربي بما بذلته مصر من أجل الدفاع عن الصالح القومي وقت أن كانت رقعة كبيرة من أجزاء العالم العربي موضوعة تحت نظام الانتداب ونظام الحماية .

٥٩ - وعلى أية حال ، فإذا كان الاتجاه العربي قد ظهر واستقر قبل ثورة ١٩٥٢ فلا شك أن الثورة كانت نقطة تحول حاسمة في هذا النطاق ، حيث ترسخت - أكثر من أي وقت مضى وبشكل عملي - الهوية العربية لمصر ونص عليها في أول دستور لمصر الجمهورية في سنة ١٩٥٦ . وأولت مصر الثورة اهتمامها الأول للدائرة العربية فرفعت شعار القومية العربية كمبدأ وكدليل عمل ، ورفعت شعار الوحدة العربية كهدف للنضال العربي .

٦٠ - ان انتماء مصر العربي ، ووزنها في العالم العربي الذي كان يتطلع اليها ككبر قوة استراتيجية وحضارية وفكرية ، جعل من الطبيعي أن تكون هي الدولة المهيأة للسمى الجاد لتحقيق الوحدة العربية .

٦١ - ولقد كان التحرك الرسمي المصري نحو تكوين جامعة الدول العربية تعبيرا عن اتجاه شعبي مصري سبق الاتجاه الرسمي الى جانب الأمل الذي كان يراود القادة العرب ، والشعوب العربية في أن تقوم مصر بدور القيادة .

٦٢ - وهكذا بدأ العمل الرسمي المصري في الطريق نحو انشاء الجامعة العربية ببيان رئيس الوزراء في البرلمان المصري في ٣٠ مارس ١٩٤٣ الذي جاء فيه « لقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستي الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حيث يبدأ السعي للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فإذا ما تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من قرارات محققا الأغراض التي تنشدتها الأمم العربية » .

٦٣ - وبناء على ذلك ، دعا رئيس الوزراء المصري رؤساء الوزارات العرب الى الدخول في مشاورات لتحقيق الوحدة العربية . واتضح في هذه المشاورات اختلاف وجهات النظر التي قامت بمصر بالتوفيق بينها . فلبنان أبدى استعدادا للتعاون على أساس احترام استقلاله وسلامة حدوده ، والسعودية واليمن رحبنا بالتعاون الثقافي والاقتصادي وتأجيل التعاون السياسي ، والعراق رغبت في تكوين الهلال الخصيب أولا ، وكذلك شرق الأردن ، وأبدت سوريا استعدادها للوحدة المركزية الفورية .

٦٤ — ولقد انتهت تلك المشاورات التي قامت بها الحكومة المصرية الى عقد جلسات اللجنة التحضيرية في الاسكندرية في الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ، حيث اقرت هذه اللجنة في (بروتوكول الاسكندرية) انشاء نوع من التعاهد الاختيارى بين الدول العربية ، تحتفظ فيه باستقلالها وسيادتها يسمى بـ « جامعة الدول العربية » ، وكانت تلك التسمية ايضا من اقتراح مصر .

وفي مقر وزارة الخارجية المصرية ، اجتمعت اللجنة السياسية الفرعية التي شكلها بروتوكول الاسكندرية ، في الفترة من ١٧ مارس الى ٣ ابريل ١٩٤٥ وذلك لاعداد ميثاق جامعة الدول العربية .

وفي قصر الزعفران بالقاهرة اجتمعت اللجنة التحضيرية لاقرار ميثاق الجامعة العربية في صيغته النهائية في ضوء الاقتراحات والصياغات التي كان قد اعدّها الفقيه المصرى الدكتور عبد الحميد بدوى وانتهت من اعداد الميثاق في ١٩ مارس ١٩٤٥ .

وبعد اقرار اللجنة التحضيرية لميثاق الجامعة بثلاثة ايام فقط ، وفي ٢٢ مارس ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر العربى العام بقصر الزعفران بالقاهرة برئاسة رئيس الوزراء المصرى ، ووقع مندوبو الوفود العربية ميثاق الجامعة العربية .

٦٥ — وهكذا قامت مصر بالدور الرئيسى في انشاء جامعة الدول العربية ، واستضافت مقرها مؤقتا ورحبت به بعد تقنيه دائما ، وأسهمت بتوفير القسط الأكبر من موظفى امانتها وميزانياتها .

٦٦ — وبنفس العزم كانت مبادئاتها في انشاء كافة الأجهزة والهيئات المتفرعة عن جامعة الدول العربية في مختلف الميادين ، سواء كانت تلك الأجهزة ، المنصوص عليها في ميثاق الجامعة العربية ، أم في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ، أم كانت أجهزة جديدة انشئت بموجب قرارات مجلس الجامعة أو اتفاقات دولية عربية .

٦٧ — كما كانت مصر دائما الدولة الرئيسية التي أسهمت في انشاء كافة المنظمات العربية المتخصصة في جميع المجالات وأوجه النشاط الاقتصادى والثقافى والعلمى والفنى . وقدمت القاهرة للغالبية العظمى من تلك المنظمات مقرها الرئيسى ، وزودت أماناتها العامة وأجهزتها بالعدد الأكبر من كوادرها الفنية والإدارية ومن ميزانياتها .

٦٨ — أمام تطور أوضاع المنطقة العربية قبل حرب السويس ١٩٥٦ ، رفعت مصر شعار « وحدة الصف العربى » على أساس أن تقف الدول العربية — بصرف النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية — في مواجهة القوى الاستعمارية ، وعملت مصر في هذا الصدد على احياء معاهدة الضمان الجماعى العربى .

٦٩ — على أن انضمام العراق الى حلف بغداد سنة ١٩٥٥ جعل مصر تتجه الى انشاء ضمان جماعى جديد ، محوره تنظيم الإدارة

العسكرية العربية أولا ، وتمثل هذا الضمان الجماعي الجديد في عدد من الموائيق العسكرية والاتفاقيات مع كل من سوريا والسعودية واليمن والأردن . ونجحت سياسة وحدة الصف هذه في استقطاب القوى الوطنية العربية لمواجهة الأحلاف الأجنبية ، خاصة حلف بغداد ، وفضح محاولات تحويل المنطقة العربية الى منطقة للنفوذ الأجنبي .

٧٠ - ولعل من أهم تجارب الوحدة العربية ، الوحدة المصرية - السورية ، وعلى الرغم من أن هذه التجربة ، التي وافقت عليها مصر ، نتيجة للظروف الملحة ، رغم اقتناعها بأن كل متطلبات نجاحها لم تكن قد توفرت بعد ، فقد اصطدمت بعقبات كثيرة منها :

(أ) عداء القوى الاستعمارية الشديد لها ، وتجنيد أعوانها لضربها ، وحرص بعض أصحاب المصالح على الوقوف في وجه تحقيق الاندماج الكامل في الكيان الموحد . وللملك سعود والملك حسين أدوار رئيسية كما اعترفا بعد ذلك .

(ب) عدم وجود تنظيم شعبي فعال يساند العمل الموحد بأسلوب ديموقراطي .

(ج) الاستعانة بعدد من القيادات التنفيذية دون مستوى المسؤولية القومية .

(د) تأمر البعث مع الشيطان لاسقاط الوحدة لأنها لم تحقق سيطرة حزب البعث .

٧١ - وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن تجربة الوحدة المصرية - السورية تبقى من أهم تجارب الأمة العربية في العصر الحديث إذ أنها أثبتت - لأول مرة في التاريخ المعاصر - أن الوحدة يمكن أن تتجاوز الأمل الى العمل ، كما فجرت طاقات التحرر على مستوى الأمة العربية ، وكشفت حقيقة الصراع في المنطقة .

٧٢ - وبعد قيام حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ في العراق ، وحركة ٨ مارس ١٩٦٣ في سوريا ، وافقت مصر على إجراء مباحثات الوحدة الثلاثية مع البلدين ، وهي المباحثات التي جرت في القاهرة على ثلاث مراحل ما بين ١٤ مارس و ١٧ أبريل ١٩٦٣ . وقد انتهت تلك المباحثات بتوقيع اتفاق الوحدة الثلاثية ، الذي تضمن المبادئ العامة المتعلقة بتنظيم الدولة الجديدة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تشكيل أجهزة الحكم على المستويات الاتحادية والقطرية ، وبتوزيع الصلاحيات والعلاقات بينها ، كما احتوى الاتفاق أيضا على بعض الأحكام الانتقالية والعامة .

٧٣ - ولكن مواقف حزب البعث في دمشق والتي أيدها بعث العراق الحاكم أكدت عدم التزام حكام سوريا بنصوص اتفاق الوحدة ، وكان أبرز دليل على ذلك هو تجاهل السلطات السورية الناحية السياسية في اتفاق

الوحدة التي تمثلت في تكوين القيادة السياسية الموحدة وتحقيق العمل السياسي الموحد على مستوى الاقطار الثلاثة ، كذلك فقد استأثر حزب البعث بالمناصب الكبيرة لكوائمه فقط ، وتناسى القوى الوحدوية الأخرى ، وقام بتسريع من سموا بـ « الضباط الوحدويين الناصريين » فقوض ذلك دعائم اتفاق الوحدة .

٧٤ - وفي بداية السبعينات قادت مصر محاولات وحدوية أخرى تمثلت في اتحاد الجمهوريات العربية ، وفي الوحدة المصرية - الليبية ، ففي السابع عشر من أبريل ١٩٧١ أعلن رؤساء مصر وسوريا وليبيا قيام دولة « اتحاد الجمهوريات العربية » ونص هذا الاعلان على أن تلك الخطوة إنما تم اتخاذها إيماناً راسخاً من الرؤساء الثلاثة بضرورة قيام الدولة التي تجمع الطاقات العربية ، قاعدة صلبة لحركة النضال ، واحد الروافد الهامة لحركة التحرير العالمية . وحدد الاعلان أهداف دولة الاتحاد بأن تكون نواة لوحدة عربية أشمل ، ونواة تستقطب النضال الوحدوي للجماهير العربية وبالتالي سبيل الى تحقيق هدفها في اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ، والأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير ، وحمل الاعلان عزم الدول الثلاث على دعم الاتحاد وأهدافه بدعوة القوى القيادية فيها الى تكوين « جبهة سياسية » فيما بينها ، ترتبط بميثاق العمل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية ، وأكد الاعلان أن الباب مفتوح للانضمام للاتحاد أمام كل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية ، وتعمل من أجل اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الواحد .

٧٥ - وفي عام ١٩٧٢ بدأت مصر مفاوضاتها الوحدوية مع ليبيا ، وطبقاً لما جاء في بيان اعلان الوحدة في ٢ أغسطس ١٩٧٢ فإن قيادة الدولتين اتفقتا على اقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية في أسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن .

واستند البيان الى حقيقة أن الثورتين المصرية والليبية تصدران عن نبع واحد ، وتتجهان الى هدف واحد ، وهو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة ، الذي تتمثل فيه تاريخيا وإنسانيا ونضاليا كل المعطيات التي تريدها الأمة العربية أساساً لمستقبل عزيز تتحقق فيه وبها آمالنا .

٧٦ - وإذا كانت تجربتنا اتحاد الجمهوريات العربية ، والوحدة المصرية - الليبية ، قد أخفقتا في تحقيق أهدافهما بسبب مواقف نظام القذافي والبعث العلوي السوري ، فإن تجربة العمل العربي المشترك التي خاضتها مصر في حرب أكتوبر أثبتت نجاحها في تحقيق أهدافها عبر عديد من السياسات التي اتبعتها مصر ، وهي اقامة وحدة عمل عسكرية تخطيطية تنفيذية مع سوريا ، حيث شكلت مصر وسوريا أول جبهة متحدة من جبهات المواجهة المباشرة ضد إسرائيل .

٧٧ - ورغم قيام هذه الجبهة المتحدة وبدء حرب أكتوبر المجيدة وتسجيل الانتصارات العسكرية على الجبهة المصرية ، إذ بالقيادة السورية تحاول التخلص من هذا الالتزام المشترك والتراجع عنه الى حد السعي لدى الاتحاد السوفيتي ساعة أخطاره عن المعركة وقبل بدء المعركة بيومين

للضغط لوقف إطلاق النار بعد يومين فقط من بدء المعركة ودون إبلاغ أو تشاور مع شريكها الرئيسى مصر محطة بذلك كل إمكانيات تكوين موقف عربى موحد .

٧٨ — وبرغم كل ذلك مضت مصر فى تأمين العمل الاستراتيجى العربى الموحد وهو الأمر الذى تجسد فى ميثاق طرابلس وتدعيم العلاقات المصرية بالسعودية ودول الخليج العربى .

وكما عبر عن ذلك الرئيس السادات :

اننا جميعا نخوض معركة مصر عربى واحد . وقد فرضت ظروف هذه المعركة وقدر التاريخ أن تكون مصر هى القاعدة الأساسية ، وأن تكون السعودية مالكة ٦٠٪ من احتياطي البترول العربى . فإذا ما تساندت قدرة مصر العسكرية ، وسلطان السعودية البترولى ، بدا كل منها أكثر فعالية .

٧٩ — وهكذا فإن العمل العربى المشترك الذى قاده مصر فى عهد السادات انما اتسم بعدم اشاعة الفرقة بين البلاد العربية وتقسيمها أو تصنيفها الى بلاد رجعية وأخرى تقدمية أو جمهورية وأخرى ملكية ، أو أى تصنيفات أخرى تترتب عليها اقامة محاور متعارضة ، وانما تلعب مصر دورها كقطب يجذب جميع العرب : بصرف النظر عن الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، وبصرف النظر عن الأوضاع الاقتصادية أو المالية تحت شعار « اننا فى مواجهة مصرنا الواحد عرب فقط لا فرق بين ملكية أو جمهورية أو تقدمية ورجعية » .

٨٠ — وكما قال الرئيس السادات فى حديث له عام ١٩٧٤ :

« ان الذين تحدثوا ويتحدثون عن انحيازنا لدول عربية وتجاهل دول عربية أخرى ، ما زالوا متأثرين بنظرية المحاور القديمة » .

٨١ — الا انه من دواعى الأسف أن بعض الدول العربية لم تتصف بسياستها بنفس الروح التى أبدتها مصر ، بل أنها انطلقت من أسس حزبية وإقليمية ضيقة ، وأقامت أحياء العقد التى تشعر بها تجاه مصر التى تؤهلها كل الظروف لكى تكون طليعة العمل العربى ، مما أشعر بعض المتطلعين لزعامات زائفة بأن عليهم فى سبيل تحقيق آمالهم أن يحاولوا عزل مصر عن العالم العربى ، أو فى الحقيقة — كما وضع الآن — عزل العالم العربى عن قلبه مصر .

٨٢ — يسجل التاريخ العربى الحديث أن أول اجتماع لقادة البلاد العربية كان هو ذلك الاجتماع الذى دعت اليه الحكومة المصرية ، وعقد فى أنشاص فى شهر مايو ١٩٤٦ ، وحضره ملوك ورؤساء الدول العربية المستقلة فى ذلك الحين ، وبعد ذلك بسبعة عشر عاما ، وأن اختلفت الظروف ، كانت مصر الثورة هى التى دعت الى عقد مؤتمرات القمة العربية : واستضافت أول مؤتمرين منها .

٨٣ - ففي عام ١٩٦٣ شهدت المنطقة العربية تحركات اسرائيل نحو تحويل مياه نهر الأردن لصالحها في الوقت الذي عجزت فيه بعض الدول العربية المتاخمة لها عن مواجهة ذلك بسبب ضعف ارادتها السياسية أو نقص استعداداتها الدفاعية ، وهو الأمر الذي ظهر في اجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية التي عقدت في خريف عام ١٩٦٣ بالقاهرة .

٨٤ - وأمام تهديد هذه المخاطر ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر دعوته الى عقد مؤتمرات القمة العربية ، وبعقد هذه المؤتمرات برزت صيغة « وحدة العمل العربى » التي استهدفت لقاء الدول العربية لانجاز مهمة درء الخطر الداهم الذى يهدد الكل سواء بسواء على أن يحتفظ كل طرف بموقفه الأيديولوجى ، وينظرته الى الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في الوطن العربى .

٨٥ - وكانت القضية التي استأثرت باهتمام القيادات العربية وقت انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول في القاهرة في شهر يناير ١٩٦٤ هى قضية الاعتداءات الاسرائيلية على المياه العربية ، وبرزت مقررات المؤتمر الأول الذى سمي بـ « مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية » هذا الاهتمام من خلال القول بأن المجلس قد « اتخذ القرارات العملية لاتقاء الخطر الصهيونى المائل ، سواء في الميدان الدفاعى أو في الميدان الفنى ، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره وتحرير وطنه وتقرير مصيره » . وفي تلك الفترة كانت الإشارة الى تنظيم الشعب الفلسطينى اعترافا عربيا جديدا بضرورة قيام الحركة الوطنية الفلسطينية لتلعب دورها الأساسى والطبيعى في النضال من أجل تحرير الشعب الفلسطينى .

٨٦ - وفي شهر سبتمبر ١٩٦٤ استضافت مصر مؤتمر القمة العربى الثانى في مدينة الاسكندرية ، وفي هذا الاجتماع أكد الملوك والرؤساء بيان المؤتمر الأول وتقرر عقد القمة دوريا في شهر سبتمبر من كل عام ، ولقد قرر هذا المؤتمر أن الهدف النهائى هو « تحرير فلسطين » وأن هذا الهدف يستلزم خطة شاملة يضعها القائد العام في مدى عام واحد وتحشد فيه الطاقات العربية كلها ، وتعين كل دولة التزاماتها المحددة فيها . وكان القصد من « تحرير فلسطين » استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، حيث ظهر ذلك بوضوح في الخطة التي وضعتها الأمانة العامة للجامعة العربية ، وقامت عليها الاتصالات العربية الدولية ، وخلاصتها المطالبة بتنفيذ قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية .

٨٧ - وشاركت مصر في مؤتمر القمة العربى الثالث الذى عقد في الرباط في شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ ، وفي هذا المؤتمر قرر الملوك والرؤساء :

« الالتزام بميثاق التضامن العربى تأكيدا لوحدة المبادئ والأهداف وتوحيد جميع الجهود والطاقات العربية لخدمة القضايا الأساسية والمصالح القومية العليا » .

٨٨ — وفي أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ورغم التمزق الذي عانى منه العالم العربي فقد تزعمت مصر — مرة أخرى — الدعوة الى استمرار النضال والكفاح العربي ، فدعت الى عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في شهر أغسطس من العام نفسه ، لتدارس الموقف العربي الناجم عن الهزيمة ، والنظر في خطة عربية مشتركة لازالة آثار العدوان . فقررت الدول العربية تأكيد تصميمها بالوقوف صفا واحدا في مواجهة هذه التحديات المصرية وما تلقيه من مسئوليات على الشعوب العربية ، فاتخذت المواقف التالية :

- * موقفها الواضح بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضة مع اسرائيل .
- * التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه .
- * امكانية استخدام البترول العربي كسلاح ايجابى .
- * دعم اقتصاد دول المواجهة العربية لتمكينها من الصمود في المعركة .

٨٩ — وفي ديسمبر ١٩٦٩ شاركت مصر في أعمال مؤتمر القمة الخامس في الرباط وقد انتهى هذا المؤتمر من دون قرار . ووضحت الكلمة الختامية التى القاها ملك المغرب أن الاهتمام كله تركز على مسألة القتال ضد اسرائيل وانشاء الكيان الفلسطيني .

٩٠ — وبعد ذلك بعشرة اشهر ، قامت القاهرة بالجهد الرئيسى لاستئناف عقد اجتماع ملوك ورؤساء عشر دول عربية لانقاذ الشعب الفلسطيني من محاولات القضاء عليه في الأردن فيما وصفته هيئة التحرير الفلسطينية بمذبحة أيلول الأسود التى قضى فيها الملك حسين على الآلاف من الشعب الفلسطيني ، وتمخضت جهود مصر على عقد « اتفاقية القاهرة » وهى الاتفاقية التى نصت على انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية ، وكان الرئيس عبد الناصر الذى بذل في ذلك المؤتمر اقصى الجهود ، قد حدد هدف مصر في الآتى :

« وقف سفك الدماء الفلسطينية في الأردن ، والمساعدة على تخفيف آلامه ، وضمان وجود وعمل القوات الفلسطينية ، وتجسيد نضال الشعب الفلسطيني ، والخروج من الوضع الخطر ، وتحقيق تعبئة كل القوى العربية ضد اسرائيل » .

٩١ — وبعد توقيع آخر ضيوف هذا المؤتمر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، توفي الرئيس عبد الناصر وهو يقف في الميدان يدافع عن الشعب الفلسطيني وحقه في الحياة ، وفي أن تكون له هويته المستقلة ، وأن يكون سييدا في أرضه ، برغم كل ما لحقه ولحق مصر معه من تطاول وبذاءة وغدر على أيدي هيئة التحرير الفلسطينية في شوارع عمان قبل المذبحة بشهرين لقبوله مبادرة روجرز بعد أن بات جليا تقاعس الاتحاد السوفيتى عن الاضطلاع بأى دور ايجابى .

٩٢ — وفي الوقت الذى يتعرض فيه الشعب الفلسطينى لمزايدات من جانب المزايدىين ، وفنتك به في مذابح من جانب سفاكى الدماء ، تواصل

مصر نضالها وكفاحها لنصرة الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه على الصعيد العربي والدولى ، ومن هنا كانت دعوة الرئيس السادات فى عام ١٩٧٢ أمام المجلس الفلسطينى المنعقد فى الجامعة العربية :

« انه حان الوقت لتكوين الحكومة الفلسطينية فى المنفى ، وان مصر على استعداد للاعتراف بها فور اعلانها » .

٩٣ - وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ دعت مصر ومعها سوريا ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية الى الاجتماع لتدارس الموقف العربى والدولى فى فترة ما بعد الحرب . وقد تم عقد مؤتمر القمة السادس فى الجزائر فى شهر نوفمبر ١٩٧٣ وأصدر المؤتمر بيانا أكد فيه ان حرب أكتوبر قد أبرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كانت التضحيات كما جاء فيه :

« ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ استطاعت فيها القوات المسلحة المصرية والسورية والمقاومة الفلسطينية - تشاركها قوات عربية أخرى - أن تلحق بالمعتدين الاسرائيليين أفدح الخسائر ، ومن خلال هذه المعركة تعاضم وعى الأمة العربية وحكوماتها بمسئولياتها وامكانياتها البشرية والمادية » .

٩٤ - وقد أكد بيان مؤتمر القمة السادس ان تحقيق السلام يستلزم توفير عدد من الشروط ، فى مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان : هما انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه القومية الثابتة .

٩٥ - أما مؤتمر القمة السابع الذى حضرته مصر ، وعقد فى الرباط فى شهر أكتوبر ١٩٧٤ فقد حدد فى قراراته الهدف المرحلى للأمة العربية ، بأنه التحرير الكامل لجميع الاراضى العربية المحتلة فى عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وتحرير مدينة القدس ، والالتزام بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وان منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

٩٦ - وجاء فى قرارات هذا المؤتمر :

« تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى العودة الى وطنه وفى تقرير مصيره ، وتأكيد حقه فى اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، على أى اراض فلسطينية يتم تحريرها ، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية فى ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومى والدولى ، وفى اطار الالتزام العربى » .

٩٧ - وعندما نشبت الازمة اللبنانية عام ١٩٧٥ كان اسهام جمهورية مصر العربية فى حلها فى الأساس من خلال العمل العربى المشترك فى نطاق الجامعة العربية ، ومنذ تفجر الازمة شاركت مصر فى كافة أعمال الجامعة

العربية لمواجهةها ، وكانت أبرز مظاهر المشاركة المصرية هو حضور مصر مؤتمر القمة السداسي الذي عقد في الرياض في أكتوبر ١٩٧٦ لبحث الأزمة ، وهو المؤتمر الذي دعا الى وقف اطلاق النار على الفور ، وذلك بعد قتال دام عشرين شهرا ، وتعزيز قوات الامن العربية ، وتنفيذ اتفاق القاهرة .

٩٨ — وتلا ذلك استضافة مصر ومشاركتها في مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد بعد ذلك على الفور بالقاهرة في الشهر نفسه ، واصدار هذا المؤتمر قرارات ترفض تقسيم لبنان تحت أى صورة وبأى شكل ، وتؤكد الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وتنفيذ اتفاقية القاهرة .

٩٩ — وكانت تلك القرارات بداية لرحلة اقل توقرا في الأزمة اللبنانية التي شهدت قتالا مدمرا أودى بحياة خمسة وعشرين ألف لبنانيا ونحو عشرة آلاف فلسطينيا واضعافهم من الجرحى ، وما مذبحه تل الزعتر الا دليلا ماديا على ما اقترغته العسكرية السورية بسفك دماء الالاف من أبناء الشعب الفلسطينى .

١٠٠ — ان التاريخ خير مسجل لدور الدول . فان مصر هي التي ارست أسس العمل العربى المشترك ، وكافحت من أجل وحدة العرب ، ومصر هي التي طورت الخط السياسى للعمل العربى المشترك بما يتناسب مع المخططات التي يراد بها النيل من الحق العربى ، وستظل وفية للمبدأ حريصة على عروبتها ، وبقدر ما قدمت في الماضى وتقدمه في الحاضر ، سيكون عطاؤها في المستقبل اذ لا عملا عربيا مشتركا دون مصر .

ثالثا : دور مصر في تحرير الاقتصاد العربي

١.١ — ان الدور المصرى فى تحرير الأمة العربية من نير الاستعمار السياسى والعسكرى ، الذى كان الأساس الراسخ للعمل العربى المشترك ، كان من المحتم ، بعد ان ظهرت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أن يكمله دور مصر فى انقاذ الثروة العربية من الاحتكارات والسيطرة الاقتصادية الأجنبية التى ظلت تستغلها لتحقيق أهدافها دون الالتفات لضرورة وضع تلك الثروة أولا وأخيرا فى خدمة الانسان العربى ورفاهيته وتقدمه ليلحق بركب التنمية والرفاهية ..

١.٢ — كانت تجربة مصر مع الاستعمار البريطانى ، والاستعمار الغربى عموما فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ بمثابة نموذج مصرى للتفاعل السياسى مع الاستغلال الغربى لموارد الشعوب ، أن ما قدمته مصر — فى هذا الصدد — هو التأكيد على أن السيادة الاقتصادية جزء مكمل للسيادة السياسية ، وأن الاستقلال السياسى لأبد وأن يدعمه استقلال اقتصادى قائم على السيطرة على الموارد القومية ، وتوجيهها لصالح قضايا التحرر والتنمية للقاعدة العريضة وليست الأقلية الحاكمة ..

١.٣ — كانت تجربة مصر فى تأميم شركة قناة السويس مع غيرها من التجارب الأخرى — تشكل فى هذا الإطار أحد جوانب التراث الخصب الذى استلهمته حركة التحرير العربية فى صراعها مع قوى السيطرة الأجنبية . فقد أدت الى اشاعة روح التكامل بين السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية ، فضلا عن أنها ساهمت فى دفع حق السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للدول النامية الى مراحل أكثر رقيا ، ذلك المبدأ الذى تمتع بالشرعية الدولية فى قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها منذ ما يزيد عن العشرين عاما ..

١.٤ — ولقد كانت تجربة تأميم شركة قناة السويس تجربة رائدة أمتد تأثيرها الى المنطقة العربية وإلى العالم الثالث ، وكانت بداية لحركة سرعان ما انتشرت الى دول العالم النامى مذكورة لها بأن الموارد القومية حق لأهلها وليست حكرا يستغله الأجنبى أو قلة حاكمة ويحرم منه صاحبه الأصيل وهو القاعدة الشعبية العريضة ..

١.٥ — ثم كان الصراع على قناة السويس ، بما لها من أهمية سياسية واستراتيجية عالمية — جزءا من صراع أوسع وأعمق وأعتد بين قوى الثورة الوطنية فى المنطقة والاستعمار وقوى السيطرة الأجنبية ، وكان تأميمها تجسيدا لمطلب مبدئى نحو استخلاص السيادة الوطنية المصرية الكاملة . وكانت عملية التأميم واسترداد السيادة المصرية على الممر المائى الأول والأخطر فى العالم يعنى وضع المنطقة والعالم الثالث كله على بداية تغيرات سياسية أساسية فى علاقاتها مع العالم ..

١٠٦ — وقد ظل موضوع استغلال الموارد النفطية أحد الميادين الرئيسية لنضال البلدان النامية والعربية خصوصا من أجل تحقيق فكرة السيادة الاقتصادية على الموارد القومية ، وقد رزحت الثروة النفطية العربية ربحا من الزمن تحت سيطرة الاحتكارات البترولية والتي تضم حفنة قليلة من شركات متعددة الجنسية تسلطت على تجاره النفط الدولية، الى ان جاء نموذج تاميم القناة ليدق ناقوس نهاية عهد السيطرة سواء سياسية أو تجارية على موارد العالم الثالث .

ولم يكن هذا النموذج الوحيد ، وانما طرحت مصر شعاراتها حول ضرورة السيطرة العربية على مصادر ثرواتها ، ونادت لأول مرة بن :

« بترول العرب للعرب » ..

١٠٧ — ولم يقتصر الدور المصري — في هذا السياق — على تقديم نموذج الصراع الوطني سياسيا أو قانونيا والذي أمكن من خلاله السيطرة على مصادر الثروات القومية العربية لصالح التنمية العربية ، بل وجاءت حرب أكتوبر بعد ذلك لتكون المتغير المحوري الاساسي في نسق الصراعات بالمنطقة حول البترول العربي بالذات وكانت ثمرة هذه الحرب المباشرة سياسيا وعسكريا ان استطاع العرب الى الابد تغيير بناء القوة ، فأممت بترولها ورفعت اسعاره وتحكمت في انتاجه ..

١٠٨ — يبقى ان نشير الى ان أحد المتغيرات الاصولية للحرب الرابعة (حرب أكتوبر) هو تأثيراتها على النفط ، كأحد أدوات الضغط السياسي ذات الطبيعة الاقتصادية ، فضلا عن استخدام أداة المنع التدريجي للضخ ، في أحداث العديد من التغيرات على أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية المنتجة للنفط ، وبقية البلدان الصناعية الغربية المتقدمة ، أي بين عالم المواد الأولية وعالم المواد المصنعة ..

١٠٩ — وكانت إحدى النتائج الأساسية للحرب هي ثورة اسعار النفط : وبروز ظاهرة الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، فلقد انت الحرب والدور المصري وفعالياته في نطاقها الى تغيرات هيكلية في اطار الهيكل السعري للنفط ، وبكل تأثيرات ذلك على الهياكل السعري للمواد الأولية والمصنعة ..

١١٠ — واذا حاولنا ان نرصد هذه التغيرات في اطار الهيكل السعري النفطي باعتباره المادة الخام التصديرية الاولى في العالم العربي ، فلقد ارتفع السعر المعان الى حوالي ١٢ دولارا امريكيًا للبرميل الواحد في ديسمبر ١٩٧٣ في حين لم يتجاوز هذا السعر قبلها بشهرين فقط أي قبل حرب أكتوبر وأثناء العشرة أيام الأولى منها ثلاثة دولارات امريكية ، كحد أقصى .

١١١ — واذا حاولنا رصد المتغيرات الفرعية المتعلقة بالطاقة التراكمية للفوائض المالية العربية ، فنلاحظ ان الاحتياطي المالي للدول العربية المصدرة للبترول قد ترايد من ٨٥٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧١ الى ٤٦٣ر٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٢ ، والى ٢١٨ر١٠ بليون

دولار في نهاية عام ١٩٧٣ ، ثم قفز الى ٢٥٧٨٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٤ بعد الارتفاع الكبير في اسعار البترول واستمرار التزايد بعد ذلك ولو بمعدلات أقل ، فوصل هذا الاحتياطي الى ٣٣٦٦٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٥ ، ثم وصل الى ٣٦٧٢٦ بليون دولار في نهاية يونيو ١٩٧٦ ..

١١٢ - وتطورت نسبة هذا الاحتياطي الى اجمالي الاحتياطي المالى العالمى من ٤.٤٪ في نهاية عام ١٩٧١ الى ٤.٧٪ في نهاية عام ١٩٧٢ ، والى ٥.٦٪ في نهاية عام ١٩٧٣ : ثم الى ١١.٧٪ في نهاية عام ١٩٧٤ ، والى ١٤.٨٪ في نهاية عام ١٩٧٥ ، والى ١٥.٤٪ في نهاية يونيو عام ١٩٧٦

١١٣ - واذا حاولنا ان نقدر المستقبل التراكمى للفوائض العربية ، انطلاقا من تقديرات المصادر الدولية ، فتقدر هذه الفوائض بحوالى ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ترتفع الى ١٠٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، غير أن أكثر التقديرات تحفظا وحذرا (سواء لدى البنك الدولى او الحكومة الأمريكية) ترى أن هذه الفوائض تصل في عام ١٩٨٠ الى ٢٣٠ بليون دولار .

١١٤ - وهكذا فالثابت ان هذه التغيرات الكمية الهائلة التى جاءت كأحد المتغيرات الأساسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وللدور المصرى الفعال مع غيره في خلق خلخلة في بناء القوة وحركة التوازن الاقليمية ، وبشكل المؤثرات التى خلقها هذا المتغير في أنماط العلاقات مع الدول الصناعية ، وفى العلاقات بين عالم المواد الأولية وعالم المواد المصنعة ..

١١٥ - ان الرؤية الشاملة لما قدمته مصر في هذا النطاق تؤكد حقيقة أساسية هي أن هذا العطاء المصرى كان بمثابة ثورة اقتصادية جديدة في المنطقة والعالم معا ، وخطوة جديدة لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد على أساس محاولة سد الفجوة المتزايدة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، واقامة علاقات اقتصادية أكثر عدلا ودفعاً لعجلة التنمية ..

١١٦ - واذا كان الحديث حتى الآن قد اقتصر على الآثار الاقليمية والعالمية لما اقدمت عليه مصر سواء في ممارستها لحق السيادة على مواردها ، او انتصارها للحق العربى في أن يكون استغلال الموارد العربية لصالح التنمية العربية ، او أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى خاضتها مصر وانتصرت من أجل تحرير الأرض العربية واعادة الحق للشعب الفلسطينى قد عادت بطريق مباشر على الدول العربية المنتجة للبترول بثروات طائلة ، وما استتبع ذلك من التمهيد لعهد جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية تمارس فيه الدول النامية ضغطا وتجنبا ثمارا ما كان لها أن تحققه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ..

١١٧ - ان مصر قد تصدت أيضا للنظام الاقتصادى القائم على أساس سيادة وتفوق الدول الصناعية ، والكل يذكر أن أكبر تجمع للدول النامية كان في القاهرة عام ١٩٦٣ عندما تجمعت الدول النامية ولاول مرة

لكى تعبر عن تحالف مصالحها والذي كان مقدمة لأول مؤتمر دولى للتجارة والتنمية ، واختيرت مصر لرئاسته ليس من قبيل المجاملة ولكن تقديرا لان مصر خير من يحمى مصالح الدول النامية ويرعاها ، واستمرارا للكفاح الذى بدأ فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٣ ..

١١٨ — لقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ اول عمل على طريق بناء نظام اقتصادى جديد تشارك فيه الدول النامية على قدم المساواة مع الدول الغنية فى ارساء القواعد الجديدة للتعامل الاقتصادى ، بعد أن كانت قاصرة على العالم الغنى بفرض مايراه ليزداد غنى ويزداد فقراء العالم — الدول النامية — فقرا ..

١١٩ — ان الدور الطليعى الذى تقوم به مصر فى الحوار الدائر بين الشمال الغنى والجنوب الفقير على مدى مايزيد على عقدين ليؤكد حقيقة الدور الرائد الذى آلت مصر على نفسها القيام به ..

١٢٠ — واذا كانت مصر قد حرصت على ضرب المثل فى ان السيادة الاقتصادية جزءا أساسيا لا تتحقق بدونه السيادة السياسية المتمثلة فى الاستقلال ، فأنها كعادتها لا تتصرف من منطلق الانانية ، فعندما أمت قناة السويس حرصت عليها كمعبر للتجارة الدولية ، ويفيد اول مايفيد اشقائها العرب فى نقل بترولهم وسير التجارة بين العالم النامى والعالم الصناعى ..

١٢١ — وبنفس الروح فعندما اغلقت قناة السويس بسبب الاحتلال الاسرائيلى للأراضي المصرية ، كان أحد الاهداف وراء تحرك مصر سلما أو حربا إعادة فتح القناة لكى تخفف من الأعباء الناتجة عن تغير مجرى التجارة ، مراعية فى ذلك صالح الدول النامية التى تأثرت تجارتها من اغلاق قناة السويس ، ولم تحاول مصر أن تستغل قناة السويس للابتزاز أو تجعل تجارة الدول النامية « رهينة لأنانية » وما أن حانت الفرصة حتى سارعت مصر الى إعادة فتح الملاحة فى قناة السويس سنة ١٩٧٥ ..

ومرة أخرى يجنى العالم النامى ثمرة طريق قصر لتجارة وتحرم النظم العنصرية فى الجنوب الافريقى من تحويل التجارة عبر موانئها ..

١٢٢ — وصفوة القول أن مصر قد أدت دورها فى تحرير الاقتصاد العربى ، وليس الدور قلصرا على حد ضرب المثل أو التصدى للحوار الدولى لصالح الدول النامية ، ولكن ما لا يقل أهمية عن كل هذا هو أن مصر بما تملك من بنية بشرية وعلمية قد أسهمت فى تحقيق بنيان التنمية فى العالم العربى ، فلولا العالم والخبر والعامل المصرى ما كان لأموال البترول وحدها أن تنقل الدول العربية من التخلف الى التنمية .

أبـا: دور مصر في إبراز الشخصية العربية

١٢٣ — إذا كان التاريخ يسجل لمصر دورها الفعال في تحرير العالم العربي وإقامة لبنات العمل العربي المشترك ومتابعة المسيرة الاستقلالية لبلوغ التحرر الاقتصادي ، فإن مصر أيماناً منها بأن عالم اليوم في تشابكه يعتمد أساساً على القيام بدور إيجابي حتى يكون للكيان العربي تأثيره على مجريات السياسة الدولية .

فالاستقلال السياسي والسيادة على الموارد الاقتصادية ليست الا مقدمة لتحرك مصر لاعطاء الشخصية العربية دوراً متميزاً على الصعيد الدولي ، دوراً يقوم على سمات خاصة تشكلت خلال تجربة التحرر وتتفاعل بالأحداث الدولية وسياسة الصراع الدولي .

١٢٤ — ولم تكن رؤية مصر لهذا التفاعل على أن يكون رد فعل أو الاكتفاء بعمل ثانوي أو هامشي ، بل كانت رؤية مصر أن تمارس الدور الذي يتناسب مع وزنها الحضاري والثقافي والسياسي وفي التعبير عن المنطقة التي تنتمي إليها — المنطقة العربية — فخاضت معركة الكفاح السياسي والدبلوماسي ضد مختلف أشكال الهيمنة والسيطرة والتسلط وللتصدي لصالح قضايا التحرير والتنمية وحقوق الإنسان ، فكانت طليعة قوة دولية جديدة لا شرقية ولا غربية ، بل إبراز الشخصية العربية في كافة المحافل الدولية ، سرعان ما مثلت نموذجاً ومركز جذب تحيط به الدول العربية إذا ما رغبت في السير في الطريق الذي نهجته مصر .

١٢٥ — وقد كان دور مصر متواصلاً وممتداً ومشعباً بحيث شمل مجالات المعاملات الدولية كلها وامتدت آثاره بحيث ترددت أصدائها في أرجاء العالم كله ، إبرازاً للشخصية العربية ، وليس هذا من قبيل إطلاق القول على عواهنه ، ولكن إذا استعرضنا بعض المجالات لتأكيد تصديق القول للعمل ، فإن دور مصر في مقاومة الأحلاف الاستعمارية ، ودور مصر في إرساء أسس حركة عدم الانحياز وتطويرها ، ودور مصر في إقامة ديمقراطية اشتراكية خير الأدلة والبراهين ..

١٢٦ — فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور معالم الحرب الباردة بين المعسكرين وقيام سياسة المحالفات أخذت مصر موقفاً مبدئياً ثابتاً قوامه أن الارتباط بمعاهدات أو تحالفات دولية عسكرية مع الغرب سوف يدعم الاحتلال البريطاني في قاعدة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية بما يؤثر بالحثم على القضية العربية ، ومن ثم رفضت مصر مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي تقدمت به في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا إلى الحكومة المصرية والذي كان يرمي إلى

انشاء هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كما تساهم فيها الدول العربية الأخرى وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا ..

١٢٧ — وكان رفض مصر ينطلق من أن هذا المشروع يهدف الى ابقاء المنطقة في اطار النفوذ الاستعماري فضلا عن أنه يهدف الى اشراك اسرائيل فيه ، وهو أمر كان مرغوبا من الجماهير العربية ، وكانت الرؤية المصرية في هذا الصدد أن الدفاع عن لمنطقة يجب أن ينبع من داخلها ، وأن يتم ذلك في اطار جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك التي عقدت في اطارها عام ١٩٥٠ ..

١٢٨ — غير أن تبلور هذا الموقف السياسي المصري كان أكثر وضوحا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إذ عملت مصر على وضع معاهدة الدفاع المشترك العربية موضع التنفيذ فضلا عن موقفها الرفض لأي ارتباط بالتحالفات الغربية التي تهدف الى الزج بالمنطقة في الصراع الدولي واخضاعها لحلف أو آخر ..

١٢٩ — وكان رد فعل المعسكر الغربي لمواجهة الموقف المصري يتمثل في طرح مشروع حلف بغداد الذي يعكس المبادرات الأمريكية المرتبطة بمحاولات تطويق الاتحاد السوفيتي بالاحلاف ..

١٣٠ — جاء هذا الاقتراح عبر نوري السعيد في منتصف ١٩٥٤ الذي اقترح توسيع ميثاق الدفاع العربي المشترك ليكون حافا اقليميا لدول الشرق الأوسط ، ويضم ايران وباكستان وتركيا على أن ترتبط بقطبي التحالف الغربي (بريطانيا — الولايات المتحدة) ، غير أن البداية الحقيقية لهذا الحلف تبأورت عندما أبرمت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما سنة ١٩٥٥ ، واتفقتا على السعى من خلال اتصالاتهما المقبلة مع مصر لكي تصبح طرفا في هذا الاتفاق ..

١٣١ — وكانت الرؤية المصرية حتى قبل عقد هذه المحالفة تحاول اقناع العراق بالتخلي عن موقفها من تأييد الرؤية الغربية لأمن الشرق الأوسط وطرحت تقوية نظام الضمان الجماعي العربي وتقديم المساعدات العسكرية التي تعهدت تركيا أن تقدمها للعراق ، وذلك في مقابل أن يحافظ العراق على سياسته العربية غير أن العراق لم يوافق على ذلك ..

١٣٢ — وكان الدور المصري في الجامعة العربية مؤثرا حيث استطاعت مصر أن تجهض المحاولة العراقية في الجامعة بحيث فشلت كل محاولات ضم دول عربية أخرى الى عضوية الحلف وخاصة الأردن الذي تعرض لضغوط بريطانية أفشلتها الموقف الصلب لمصر وللجماهير الأردنية ..

١٣٣ — وقد قامت مصر — في هذا الصدد — بمواجهة هذا الحلف الغربي عن طريقين ، أولهما بالالتجاء الى الجماهير العربية واشراكها في الحكم على موقف العراق في قضية تمس مستقبل وأمن المنطقة العربية ، وربطت في هذا الصدد بين انضمام العراق للحلف وبين الاستعمار الغربي ، وبالتياس مع معاهدات الصداقة القديمة بين الدول الكبرى ، والدول

الصغرى ، كما استغلت مصر الصلات العضوية بين الغرب واسرائيل التي جعلت الاحلاف الغربية مرغوبة تماما من الجماهير العربية . .

١٣٤ - اما الطريق الثانى الذى طرقتة مصر لمواجهة الحلف فكان الاسلوب الرسمى وذلك بعقد اتفاقيات مع الدول العربية الأخرى لموازنة الحلف ، وذلك من خلال المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية لدعم التعاون العسكرى العربى ، وقد عقدت مصر فى هذا الصدد اتفاقا عسكريا مع السعودية فى ١٠/٢٧/١٩٥٥ ومع سوريا فى ٧/١١/١٩٥٥ ، واتفاقا عسكريا ثلاثيا مع السعودية واليمن فى ٢١/٤/١٩٥٦ . .

١٣٥ - كما أعلن عن توحيد جهود الجيشين المصرى والأردنى وتنسيقهما للدفاع عن مصالح الأمة العربية فى ٥/٥/١٩٦٧ وتم أيضا الاتفاق العسكرى المصرى/السعودى/الأردنى ، وبهذا استطاعت مصر عبر هذه الجهود أن تقوم بدورها فى حشد المعارضة العربية الشعبية والرسمية لارتباط العراق بمحالفة بغداد العسكرية ، واقامة سلسلة من الاتفاقات العربية للدفاع عن الأرض العربية . .

١٣٦ - وما أن قامت ثورة تموز فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، حتى سارع العراق الى تجميد دوره فى الحلف ثم أعلن انسحابه رسميا منه فى ٢٤ مارس ١٩٥٩ وبذلك انتصر عدم الانحياز . .

١٣٧ - واذا انتقلنا الى دور مصر فى مجال ارساء أسس حركة عدم الانحياز وتطويرها ، يمكن القول أن الاتجاهات الحيادية فى مصر قد ظهرت بوادرها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبرز ذلك فى موقف مصر مثلا اثناء نظر المشكلة الكورية فى الأمم المتحدة فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ ورفضها تأييد الموقف الأمريكى ، وقد ساهم هذا فى وضوح امكانية التأثير المصرى فى المنطقة العربية حيث ارتبطت سياسات الحياد والانحياز بقضايا الدفاع عن الشرق الأوسط ورفض الارتباط بأى من الكتلتين المتصارعتين . .

١٣٨ - ويمكن القول أن التقارب المصرى الهندى (معاهدة الصداقة فى ٧/٤/١٩٥٥) ، وصفقة الأسلحة المصرية التشيكية بكل تأثيراتها فى المنطقة العربية ساعدا على تبلور الموقف المصرى للانحياز وهو الأمر الذى أدى الى تصاعد التأثير للقيادة المصرية فى أوساط الجماهير العربية ، وهو الأمر الذى كان يعنى فى إطار النظام الاقليمى أن التأثير للانحياز المصرى على المجموعة الاقليمية العربية كان له أثره أيضا فى الحشد من فرض الهيمنة الغربية على المنطقة مما كان دافعا للقوى الغربية على ممارسة الضغط الاقتصادى على مصر ومعجلا لحرب السويس . .

١٣٩ - وكان عقد مؤتمر بريونى فى يوغوسلافيا فى يوليو عام ١٩٥٦ البداية الحقيقية لسياسة عدم الانحياز حيث ضم القيادة الحقيقية للحركة (عبد الناصر - نهرو - تيتو) ، وكان لهذا المؤتمر فى الواقع ، دوره الهام فى بلورة الاتجاه للانحياز واعتباره اتجاها عالميا لا يشمل قارة بعينها بل يمتد على اتساع العالم الثالث . .

١٤٠ — وقد انعقد المؤتمر الأول للدول غير المنحازة في بلجراد في ١٩٦١/٩/١ ، وحضره خمسة وعشرون من رؤساء الدول التي انطبقت عليهم ضوابط ومعايير عدم الانحياز التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر التحضيري الذي عقد في القاهرة من ٥ الى ١٢ يونيو ١٩٦١ لتوضيح أركان وسياسة عدم الانحياز ..

١٤١ — ويمكن عرض هذه الضوابط والمعايير لحركة عدم الانحياز في خمس نقاط : اتباع الدولة لسياسات مستقلة تقوم على التعايش السلمي وعدم الانضمام الى أى من الكتل المتصارعة ، مساعدة حركات الاستقلال القومي ، ألا تكون عضوا في المحالفات الجماعية ، ألا تكون عضوا في المحالفات الثنائية التي ترتبط بإحدى الدول الكبرى ، ألا تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية في إقليم الدولة اقيمت بمحض ارادتها ..

١٤٢ — وانهقد مؤتمر بلجراد في ظل موجة جديدة من موجات اشتداد أوار الحرب الباردة ، وتوانى اجراء التجارب النووية من القوتين الأعظم ، ولذا كان اتجاه المؤتمر الى العمل على المحافظة على السلام ، وتخفيف حدة التوتر الدوائى له ..

١٤٣ — وفي نطاق جذب هذه السياسة للدول الحديثة الاستقلال في العالم الثالث عقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز في القاهرة من ٥ الى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ وحضره سبعة وأربعون من رؤساء الدول ، مما يؤكد اتساع هذه الحركة ، ونوقشت في هذا المؤتمر عدة قضايا منها القواعد العسكرية الأجنبية المقامة في اقاليم أفريقية وآسيوية ، واثارت قضايا أخرى حول مفهوم عدم الانحياز ، وعن العلاقة بين النظام السياسى لدولة ما ، ومفهوم عدم الانحياز ، بالإضافة الى قضايا التخلف والتنمية ..

١٤٤ — والواقع أن تحليل السياسات المصرية خلال المراحل المختلفة لسياسة عدم الانحياز تبرز أن مصر كان لها دور مؤثر ورائد ، وشكلت مع الهند ويوغوسلافيا قطبية ثلاثية على قمة الحركة ، وكان لها تأثيرها السياسى والحضارى ، في إطار الظروف الموضوعية المحددة في مواقف دول المنطقة العربية .

١٤٥ — وقد ظلت مصر ، في تعاملها مع حركة عدم الانحياز ، حريصة على الحفاظ على استقلالية الحركة التي تعرضت الى نوعين من الخطر ، أولهما أنه باتساع نطاق الحركة دخلت دول كثيرة لا تنطبق عليها المعايير الدقيقة لعدم الانحياز ، وادى هذا الى خطر فقدان تماسك الحركة والى تسهيل تعرضها لمحاولات التأثير ، اذ استغل المعسكر الشرقى تطلع شعوب العالم الثالث الى الاستقلال السياسى والاقتصادى في مواجهة محاولات الاستعمار الغربى والاحتكارات الاستعمارية التثبيت بمواقفها القديمة ، لكى يدعم علاقاته بحركة عدم الانحياز .

١٤٦ — أما الخطر الثانى الذى تعرضت له حركة عدم الانحياز فهو أنه بانضمام عدد من الدول المرتبطة بكمريا وواقفيا بالمعسكر الشرقى

ظهر اتجاه داخل الحركة ينادى بالتحالف المرحلى بين ذلك المعسكر والحركة ، ولقد قاومت هذا الاتجاه عدد من الدول الحريصة على الحفاظ على شخصية عدم الانحياز الاصلية وعلى راسها مصر ..

١٤٧ - وقد وضع هذا الخلاف الاساسى بشكل سافر في مؤتمر هافانا في سبتمبر ١٩٧٩ حيث استطاعت القلة المتحافة مع المعسكر الشرقى أن تفرض آرائها على الحركة وان تنحرف بها الى مسار خطير يهدد كيانها ووجودها وفلسفتها ، ومرة أخرى كان على مصر ، التي ساهمت في انشاء حركة عدم الانحياز ، أن تعمل على خلق وتجميع رأى عام لا انحيازى يقف في وجه محاولات استقطاب الحركة لمصلحة قوة عظمى ، وحث دول المجموعة على عدم الرضوخ للضغوط التي تتعرض لها لمسايرة تيار القلة لجرف الحركة عن مسارها الاصيل وتحريف مبادئها عن نص وروح وفلسفة عدم الانحياز .

١٤٨ - لقد كان هدف مصر دائما أن يكون اتساع عضوية حركة عدم الانحياز عنصر قوة وتماسك وليس معول هدم وتفريق ، والتصدى لمحاولات النيل من وحدة الحركة ، سواء جاءت هذه المحاولات من داخل الحركة أو خارجها ، ولقد كان ولا يزال هدف مصر أن تكون المصالحة وليست المواجهة هو أسلوب عمل الحركة من أجل دعم السلام في العالم .

١٤٩ - وكما كانت مصر من أجل ارساء أسس حركة عدم الانحياز والسير بالحركة في طريق الاصيل ، فإن مصر العربية قناعة منها بدورها في العالم العربى أخذت على عاتقها أن تقدم نموذجا يحقق التطور السياسى ونظام الحكم المناسب لهذه البقعة من العالم ، فشرعت في اقامة الديمقراطية الاشتراكية في العالم العربى ، نظاما سياسيا وسطيا يحفظ الأمة العربية الاستقلال والأمن والرخاء بعد أن عانت مرارة الاحتلال العسكرى والاستغلال الاقتصادى .

١٥٠ - وإذا تتبعنا التطور السياسى في مصر منذ اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى يومنا هذا فاننا نستطيع أن نقسم التجربة الديمقراطية الى ثلاث مراحل ، الديمقراطية البرلمانية فيما بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ ، وديموقراطية النظام السياسى الواحد فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧١ ، والديموقراطية الاشتراكية التى نعيشها منذ ثورة التصحيح التى قامت في ١٥ مايو ١٩٧١ .

١٥١ - فالمرحلة الاولى منذ عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٥٢ اخذت مصر بموجب دستورها ، ورغم عدم اعماله في فترات كثيرة ، بالديموقراطية الليبرالية ، ولكن التجربة لم تؤت ثمارها المرجوة ، وفي اجماله يمكن ارجاع فشل التجربة الى انها كانت نقلا حرفيا لنسائير ونظم سياسية وحزبية تنتمى الى الفكر السياسى الاوربى فضلا عن انحراف القادة الذين تصدوا للعمل السياسى عن اهداف الشعب في ثورة عام ١٩١٩ .

١٥٢ - اما المرحلة الثانية منذ عام ١٩٥٢ ، الى عام ١٩٧٠ وهى ديموقراطية تقوم على النظام السياسى الواحد وتعتمد على النقل الحرفى للتجربة الشمولية والنظم الاشتراكية القائمة على الحزب الواحد .


١٥٣ — ومرة أخرى اخفقت التجربة فقد تحولت الديمقراطية الى ممارسات تعتمد على تسلط القلة او قيام مراكز القوى واصبحت شعارا تتستر وراءه هذه الحفنة القليلة لتسيير النظام السياسى وفق هواها دون احترام لقانون فضلا عن اتباع سياسات اقتصادية لم تجن من ورائها مصر لا رفع فقر ولا دفع تنمية .

١٥٤ — الى ان قامت ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ التى تعتبر بداية المرحلة الثالثة في الممارسة الديمقراطية التى نعيشها الآن والتى جعلت من احترام سيادة القانون والسعى الى التوازن بين مقتضيات العدالة الاجتماعية ومقتضيات الحريات العامة محور تحركها ، فهى ديمقراطية انسانية تقوم على احترام حقوق الانسان وتصون العقيدة وتكفل حماية الأسرة والملكية .

فهى ديمقراطية تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية .

وهى ديمقراطية اشتراكية وسطية ، بمعنى انها ترفض الاشتراكية العلمية القائمة على حتمية الثورة العنيفة وسيادة طبقة على بقية الطبقات .

كما انها ترفض الليبرالية التى تدع الأمور على اعنتها دون قيد او حساب ..

وانما هى ديمقراطية ملتزمة بقبول  حزب مع قانون ينظم نشاطها وفقا لمبادئ مشتركة تطبق على جميع الاحزاب دون تفرقة .

١٥٥ — واذا كان هدف ثورة التصحيح من اقامة حياة ديمقراطية سليمة لصالح مصر وشعب مصر ، الا ان لهذه الثورة والنظام السياسى مفهوما قوميا .

فالدول العربية من حولنا قد اتبعت احد النظامين اللذين مرت مصر بتجربتهما ، فمن الدول العربية من يأخذ النظام الرأسمالى الغربى مع درجات متفاوتة من الليبرالية واسقاط او اتباع بعض سمات الديمقراطية الغربية ..

وفريق آخر من الدول العربية يحاول ان يطبق النظام الشمولى ..

ومرة اخرى تقوم مصر بدورها بالفعل والممارسة لنظام ديمقراطى اشتراكى يلفظ مساوىء النظامين الآخرين ويتبع طريقا وسطا بما يصون الحرية الفردية ويحقق العدالة الاجتماعية فى غير حقد او استغلال ..

وهكذا كان دائما دور مصر فى العالم العربى وضع النمط الملائم لمجتمعنا العربى فى غير مغالاة او ابهام ، ولعل مصر بهذا النهج المعتدل والوسط تقدم اسهاما فى تحقيق التقارب بين النظم العربية المختلفة .

١٥٦ - ان هذا العرض لما قدمته ولا زالت تقدمه مصر لابرار الشخصية العربية انما هو توضيح متعدد الجوانب متراعى الآثار ، فقد ظلت مصر على يقظتها لمقاومة الاحلاف وارساء دعائم حركة عدم الانحياز وفلسفتها المتطورة ، وضربت مصر المثل على استكمال السيادة السياسية بالسيادة الاقتصادية ..

ورغم المعاناة التي كابدها شعب مصر بسبب انتصاره للمبادئ والاهداف المبرزة للشخصية العربية وجعل المنظور العربي على الصعيد الدولي مؤثرا وفعالا ، فان مصر لا زالت ماضية في طريق الكفاح دون ردة أو التواء ، فهذا قدرنا وما اهلنا له ..

فحتى عندما تقوم ثورة الاصلاح من اجل النظام السياسى الامثل للحكم فى مصر ، فان الرؤية دائما تتطلع الى ما يمكن ان يعين اخواننا العرب عبر الحدود فى غير انانية او انغلاق على الذات .

فأساسا : دور مصر في المواجهة العربية - الإسرائيلية

١٥٧ - منذ تفجر الصراع العربي الاسرائيلى ، وعلى مدى الفترة الممتدة منذ حرب ١٩٤٨ حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، تحملت مصر العبء الاساسى فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، كما اخذت مصر على عاتقها طوال تلك الفترة مهمة كشف الخطر الصهيونى من جانب ، ومهمة تعبئة الراى العربى للمواجهة من جانب ثان ، ثم تحملت النتيجة الاساسية للمواجهة المباشرة المسلحة مع اسرائيل من جانب ثالث .

ولقد قامت مصر بهذا الدور طوال تلك الفترة عبر اكثر من مرحلة من مراحل المواجهة وبصفة خاصة منذ تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ .

١٥٨ - فحينما طالب الحكام العرب بالغاء وعد بلفور والانتداب البريطانى على فلسطين ، ورفضوا قرار التقسيم الذى اصدرته الامم المتحدة ، وقرروا دخول الحرب ضد الدولة الاسرائيلية الجديدة عام ١٩٤٨ ، قامت مصر بدورها فى هذا الاطار ، فلم يتردد كثير من ضباط الجيش فى مصر فى تقديم استقالاتهم وكانت جامعة الدول العربية قد حددت القطاع الذى يذهب اليه المتطوعون المصريون بالجزء الجنوبى من فلسطين ، وتكونت كتيبة مصرية من بعض الضباط الذين استقنوا من الجيش او طُلبوا احوالهم الى الاستيلاء وسافروا الى فلسطين .

١٥٩ - وعندما اعلنت الدول العربية الحرب ، دخل الجيش المصرى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كما دخلت الحرب ايضا جيوش سوريا ولبنان والاردن والعراق .

١٦٠ - والواقع ان هزيمة الجيوش العربية فى تلك الحرب ، بدت كأنها قدر لا فكاك منه لأكثر من سبب ، منها غياب الحركة الثورية الفلسطينية (المنظمة) واستئثار طبقة من الزعامات والواجهات العميلة بالقيادة من أمثال الأمير عبد الله أمير شرق الأردن تحت شعار التخويف بالتضامن العربى ، فضلا عن ان الوطن العربى كان بكافة اجزائه واقعا ضمن دائرة النفوذ الاستعمارى بشكايه القديم والحديث ، وكان جنود الاحتلال يعسكرون فى أنحاء مختلفة من الوطن العربى ، يضاف الى ذلك خيانة الانظمة العربية فى ذلك الوقت ليس للقضية القومية فحسب ، وانما تأمرها ايضا على ابناء بلادها والذى اخذ شكل صفقات الاسلحة الفاسدة والمؤامرات التى دبرها العملاء مع اليهود او تسليم مواقع لهم .

١٦١ - والحقيقة انه برغم الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية فى حارب فلسطين ، الا ان اكثر نتائجها ايجابية ، هو بداية بلورة نواة

الاتجاه الثورى بين الضباط المصريين فى المعركة ، ذلك الاتجاه الذى أدرك وقتها ان اسقاط نظام الحكم السياسى وتصفية مواقع الاستعمار فى مصر والعالم العربى هو الشرط الضرورى لنجاح العمل المصرى والعربى فى المواجهة مع اسرائيل ، ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو المصرية هى الرد الوطنى على التفريط فى مصالح البلاد الوطنية والقومية .

١٦٢ - فمنذ ان تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ ، ودور مصر فى المواجهة مع اسرائيل دور رائد بلا منازع ، فقد اخذت حكومة الثورة على عاتقها منذ عام ١٩٥٢ وحتى نشوب حرب عام ١٩٦٧ مهمة تعبئة الراى العام العربى للمواجهة من خلال ابراز عناصر الخطر الكامنة خلف التواجد الاسرائيلى فى المنطقة هذا من جانب ، ومن جانب آخر اخذت على عاتقها خلق الأسس الكفيلة بخلق جبهة عربية قادرة على هذه المواجهة سواء من خلال الدور الذى قامت به فى داخل مصر او فى اطار العالم العربى .

١٦٣ - ويمكن القول ان مصر فى سعيها فى هذا الاتجاه ، كانت معنية بابراز جوانب عديدة منها ان قضية المواجهة العربية مع اسرائيل تنطلق من اعتبارين ، اولهما ضرورة استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وثانيهما ان اسرائيل تشكل تهديدا حقيقيا للعالم العربى فى مجموعه .

وفى هذا الاطار سعت قيادة الثورة فى مصر الى التاكيد على ان الفكر التوسعى الاسرائيلى سوف يدفعها باستمرار لتوسع على حساب الدول العربية الأخرى .

١٦٤ - كما كانت معنية ايضا بابراز ان خطورة اسرائيل نابعة ايضا من علاقتها الوثيقة بدول الاستعمار الغربى ومن كونها بمثابة أداة تهدف منها الدول الاستعمارية الى تحقيق اهدافها فى تمزيق العالم العربى واحكام السيطرة عليه .

وكذلك فان المواجهة العربية مع اسرائيل تقتضى وجود شكل من اشكال الوحدة بين الدول العربية او على الاقل شكل من اشكال التنسيق والتعاون المشترك كما تقتضى اقامة قاعدة اقتصادية قوية .

١٦٥ - وفى ضوء الجوانب السابقة ، سعت مصر على مستوى حركتها الفعلية فى تلك الفترة الى اقامة قاعدة اقتصادية صلبة فى مصر ، والى تقديم نموذج للتنمية الاقتصادية الاجتماعية يمكن ان تحتذى به باقى البلاد العربية ، واعتبرت قيادة الثورة ذلك بمثابة ضرورة قصوى تقتضيها المواجهة .

١٦٦ - كما سعت مصر بكل قواها الى محاولة تصفية مراكز النفوذ الاستعمارى فى المنطقة ، والتصدى لآى محاولة من جانب الدول الكبرى لجذب المنطقة العربية الى حوائر نفوذها ، ومن هنا كانت معركة الثورة المصرية الكبرى للتصدى لسياسة الاحلاف الاستعمارية فى المنطقة العربية من جانب ، ومعركتها من أجل خلق قوة دولية مستقلة يؤدى العالم العربى فيها دورا محوريا من خلال دور مصر الرائد فى اطار كتلة عدم الانحياز من جانب ثان .

١٦٧ - وسعى مصر أيضا الى محاولة التقريب بين الدول العربية ، وخلق أشكال من التعاون والوحدة بينها ، بلغت ذروتها في قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ .

١٦٨ - وفي الحقيقة ان حركة السياسة المصرية بأبعادها السابقة ، تجسدت آثارها في جانبين هامين :

اولهما انه بفضل مصر ، أصبحت القضية الفلسطينية او قضية المواجهة مع اسرائيل هي أهم القضايا العربية ، وأصبحت تمثل أولوية مطلقة بالنسبة لبلاد العالم العربي في مجموعها .

وثانيهما انه بات واضحا منذ ان اضطلعت مصر بدورها التاريخي كطليعة لقوى مقاومة الاستعمار في المنطقة ، انها أصبحت تمثل مركز الثقل الأساسي ، ومحور الخطر الرئيسي في عملية الصراع ضد الدول الاستعمارية واسرائيل ، ومن ثم أصبحت المستهدف الأول في الصراعات الاسرائيلية المقبلة .

١٦٩ - وفي هذا الاطار جاء العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الاسرائيلي ١٩٥٦ بهدف كسر شوكة مصر وضرب ريانتها لحركة المواجهة العربية مع الاستعمار ومع اسرائيل .

وبغض النظر عن تفاصيل معركة ١٩٥٦ ، فالأمر المؤكد ان خروج مصر منتصرة في هذه المعركة ، قد أكد دورها الزعامي في المواجهة العربية الاسرائيلية ..

كذلك تأكد دور مصر الرائد في المواجهة في كافة التطورات التي شهدتها المواجهة العربية الاسرائيلية بعد عام ١٩٥٦ ، ولم تكن دعوة مصر لعقد مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٣ الا لبحث القضية الفلسطينية وطرحها بكل أبعادها أمام الجماهير العربية وقياداتها ، ووضع حد للمساومات والتصريحات الرنانة .

١٧٠ - وما كان الدور الذي قامت به مصر ازاء العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ الا تجسيدا لزعامتها ، وديلا قاطعا على وفاتها بتعهداتها العربية والتزاماتها القومية ازاء العالم العربي في مواجهته مع اسرائيل وان تتبع رد الفعل المصري ليعطى الدليل الواضح لذلك .

١٧١ - لقد تعرضت سوريا لشهور قبل يونيو ١٩٦٧ لسلسلة من الاعتداءات الاسرائيلية المحدودة ، وفي مايو من ذلك العام علت نغمة التهديدات الاسرائيلية لسوريا ، والمخ آنذاك كل من رئيس وزراء اسرائيل ورئيس الأركان الى اماكن القيام بعملية غزو شامل يستهدف اسقاط الحكومة السورية ، التي تأوى الفدائيين الفلسطينيين وتشجيعهم على مواصلة كفاحهم ، واحتلال دمشق ، ومعنى هذا انه صار هناك احتمال قائم لان تتعرض سوريا لعملية غزو شامل .

وفي ٨ مايو ١٩٦٧ ، أبلغت سوريا الرئيس عبد الناصر بان ١٩ كتيبة إسرائيلية تحتشد على الحدود السورية ، وما لبثت السوفييت أن أكدوا هذا الخبر ونقلوا إلى الحكومة المصرية تفاصيل خطة الهجوم على سوريا .

١٧٢ - جرى الرد المصري للتهديدات الإسرائيلية هذه وفقا لتصاعد دبلوماسي وعسكري تبلور في خطوات متتالية ، فبدأت الخطوة الأولى بقرار مصر في ١٣ مايو ١٩٦٧ إرسال حشود مصرية إلى سيناء . .

وفي ١٤ مايو ١٩٦٧ أعلنت الحكومة المصرية ، أنها وضعت موضع التنفيذ كل التدابير التي تقتضيها حالة الاستعداد لتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية المبرمة في ٤ نوفمبر ١٩٦٦ ، وأعلنت مصر بعد ذلك بيوم واحد حالة الطوارئ في القوات المسلحة .

١٧٣ - وتمت الخطوة الثانية حين بادرت الحكومة المصرية في ١٦ مايو ١٩٦٧ إلى توجيه خطاب من قيادة القوات المسلحة المصرية إلى قائد القوات الدولية تضمن أن إسرائيل تنوي أن تهاجم سوريا ، وإذا اضطرت مصر إلى التدخل ، فإن القوات الدولية تغدو في خطر ، وإذا يتوجب على هذه القوات أن تخطى مناطق الحدود . وتتجمع في خان يونس ورفع .

١٧٤ - وتجلت الخطوة الثالثة في إعلان الرئيس عبد الناصر في ٢٢ مايو ١٩٦٧ إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وحظر مرور المواد الاستراتيجية عبر مياهه إلى إسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية .

١٧٥ - أما الخطوة الرابعة فتتمثلت في نشاط دبلوماسي عربي واسع النطاق على المستوى الدولي لإظهار وجهة النظر العربية .

وعلى المستوى العربي لجمع شمل الدول العربية والوقوف صفا واحدا في وجه العدوان الإسرائيلي . وقد استجابت لذلك أكثر الدول العربية ، وتم إبرام اتفاق ثنائي بين مصر والأردن في ٣٠ مايو ١٩٦٧ وانضم العراق إلى هذه الاتفاقية في ٤ يونيو ١٩٦٧ .

١٧٦ - والحقيقة أن العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ كان يهدف أساسا إلى ضرب الدور الزعامي الذي أصبحت تؤديه مصر على امتداد المنطقة كلها وفي مواجهة إسرائيل بصفة خاصة ، ويهدف إلى إجهاد تجربة التنمية والتحديث التي أقامت الثورة المصرية ، والتي تعد الأساس الصلب لموقف مصر في عملية المواجهة .

١٧٧ - ولكن الهزيمة العسكرية لم تدفع مصر إلى التخلي عن دورها القومي أو التنصل على التزاماتها إزاء العالم العربي بصفة عامة ، أو التزاماتها إزاء عملية الصراع مع إسرائيل بصفة خاصة ، بل أن مصر سعت بعد الحرب مباشرة وطوال السنوات التي تلتها إلى تحقيق أهداف أساسية أولها الشروع في إعادة بناء جيش قوى مهمته الأساسية هي الدفاع عن

البلاد وصدد الاخطار الخارجية واسترداد الاراضى المحتلة والدفاع عن حقوق العرب القومية .

وبالفعل بذل جهد هائل فى هذا الصدد بدا من الصفر . فقد قضت هزيمة ١٩٦٧ على الكتلة الاساسية من الجيش المصرى ، وشيئا فشيئا أعيد بناء القوات المسلحة المصرية واستطاعت مصر ان تخوض بهذه القوات معارك الاستنزاف الناجحة ضد اسرائيل والتي امتدت عبر اعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

١٧٨ — وكان ثانى هذه الاهداف الاساسية هو تعبئة الدول العربية كل بقدر طاقته واستعداده وحسب قدرته ، وقد بدأ سعى مصر فى هذا الاتجاه بمؤتمر الخرطوم الذى قرر دعم دول المواجهة وتطور الى اشكال اتحادية كانت مصر وسوريا اساسها وانضمت لهما السودان فى فترة وكذلك ليبيا .

١٧٩ — وجملة القول انه رغم الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، ظلت مصر وفية لالتزاماتها العربية ، وظلت تسعى بكافة الطرق لازالة آثار هذه الهزيمة العربية ، الى ان كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

١٨٠ — لقد شهد التاريخ وقفات للرجال والدول ، وكم من احداث تمر دون ان يعيها المعاصر لها ، ولكن هناك من الاحداث ما يهز كيان العالم عند وقوعها ..

ولا شك ان قرار الحرب الذى اتخذته مصر فى اكتوبر ١٩٧٣ يعد من العلامات المميزة فى تاريخ الشعوب ، فبروح الفداء وعزم الايمان والاصرار المصرى على استرداد التراب والحق العربى ، ورغم كل المثبطات ، كان قرار مصر بخوض حرب اكتوبر ١٩٧٣ ..

فكان تجسيدا لدور مصر الرائد فى المواجهة مع اسرائيل .

١٨١ — لقد كانت الحرب نقطة تحول جبرى فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى غيرت من الأوضاع السياسية والاستراتيجية فى المنطقة وأثرت على مسار العلاقات الدولية المعاصرة وبدا العالم منذ اكتوبر ١٩٧٣ يعيد حساباته ومواقفه بالنسبة للمنطقة على اساس الحقائق الاستراتيجية التى فرضتها نتائج هذه الحرب ، والآثار البعيدة التى ترتبت عليها ..

واثبت الجندى المصرى قدرته القتالية الفاتكة متى توفرت له القيادة الواعية الشجاعة .

١٨٢ — واذا انتقلنا من دلالة الحدث الى آثاره لتيقنا ان حرب اكتوبر قد قوضت دعائم وأسس نظرية الأمن الاسرائيلى ...

فقد كانت الركائز الأساسية لنظرية الأمن الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل وحتى ما قبل الحرب تقوم على أساس انها بما تمتلك من قوة عسكرية متفوقة تستطيع الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها والتي اعتبرتها الحدود الآمنة بالنسبة لها .

١٨٣ — لقد كشف أسلوب العمليات العسكرية للقوات المصرية في حرب أكتوبر عن فراغ نظرية الأمن الاسرائيلية من كل مضمون مما اضطر القوات الاسرائيلية الى التقهقر أمام جيشنا الباسل بعد ان لحقت بها خسائر فادحة، وكشفت ان مواصلة احتلال الأراضي العربية يفرض عليها ثمنا لا تستطيع قبوله وأن الدرع السياسي والنفسى والعسكرى ليس درعا من الفولاذ يحمى اسرائيل الآن أو في المستقبل .

١٨٤ — كما أبرزت حرب أكتوبر وحدة الموقف العربى في صورة حشد موارد الأمة العربية ، بما يمكن تشبيهه بحالة « التعبئة العامة » في دولة واحدة ، ولقد تجسد هذا الموقف العربى أكثر ما تجسد في استخدام الدول العربية لسلاح البترول سواء بتخفيض الانتاج أو غرض الحظر على التصدير أو برفع الأسعار لصالح الصراع ، فيما عدا العراق الذى أعلن موقفه رسميا ضد المقاطعة ، وليبيا التى باعت بترولها بطريقة ملتوية ..

وثبت للأمة العربية بذلك على نحو لم يسبق له مثيل ان هذا المورد الطبيعى ليس مجرد مصدر للدخل بل أنه أيضا مصدر للقوة والهيبة السياسية يستطيع ان يدعم ويكمل العمل العسكرى .

١٨٥ — ولاشك ان انتصار قواتنا المسلحة في حرب أكتوبر كان العامل الرئيسى لاجتماع القادة العرب في مؤتمر القمة العربى السادس في الجزائر عام ١٩٧٣ ، ثم مؤتمر القمة العربى السابع في الرباط عام ١٩٧٤ ، حيث اجتمعوا من أجل وضع خطة مستقبلية لتحقيق الأهداف العربية في كافة المجالات ، وحيث أكدوا استعدادهم لتحقيق السلام العادل على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة وتقرير مصيره واقامة سلطته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

١٨٦ — وقد تكلل الموقف المصرى من القضية الفلسطينية بذلك النصر الدولى الكبير الذى تجسد في القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بأغلبية كبيرة لصالح الفلسطينيين ، بمبادرة من مصر ، والمتضمنة دعوة منظمة التحرير باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطينى لارسال وفد عنها يشارك في مناقشة قضية حق الفلسطينىين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم واعتبار الشعب الفلسطينى طرفا أساسيا في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، واعطاء منظمة التحرير الحق في أن تحضر (كمراقب) جلسات وأعمال الجمعية العامة وجميع المؤتمرات الدولية التى تعقد تحت إشرافها ، وبذلك كله كان لمصر ولحرب أكتوبر الفضل الأكبر في بروز الشخصية الفلسطينية على المستوى الدولى ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية التى اكتسبت بذلك قدرا كبيرا من الشرعية الدولية .

١٨٧ — وثمة أثر آخر لا يمكن انكاره لحرب اكتوبر هو ان المسرح الدولي شهد تغييرا بعيد المدى في موقف العالم من الصراع العربى الاسرائيلى ولصالح الحق العربى ، وقد ظهرت تباشير هذا التغيير فى الايام الاولى من المعركة حين امتنعت معظم دول حلف الاطلنطى عن السماح باستخدام قواعد الحاف فى امداد اسرائيل بالاسلحة عن طريق الجسر الجوى الامريكى ، وقد امتد التغيير الى ادخال قدر ملحوظ من الحيذة فى موقف دول اوروبيا الغربية من أزمة الشرق الأوسط ، بل ان هذا التغيير قد امتد الى صميم العلاقات بين الولايات المتحدة واوريا الغربية بحيث برزت أن فكرة « الأمن الاوربى » لا تتطابق تماما مع فكرة « الأمن الامريكى » وكانت بداية حقيقية لقيام سياسة اوربية لها ذاتيتها بنظرة مغايرة للنظرة الامريكية .

١٨٨ — كذلك كان من أبرز معالم هذا التغيير فى المجال الدولى ما قامت به معظم الدول الافريقية من قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

١٨٩ — وهكذا يمكننا القول انه منذ تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ ، وطوال مراحل المواجهة العربية مع اسرائيل بعد ذلك ، كان لمصر الفضل الاكبر فى تعبئة الأمة العربية وراء العمل الجاد لاستخلاص الحقوق العربية ، وتعبئة الراى العام الدولى لمساندة تلك الحقوق ، وان مصر اخذت على عاتقها مهمة تهيئة الظروف وخلق الاسس اللازمة لهذا النضال ، سواء بالنسبة لمصر ذاتها ، باقامة قوات مسلحة عصرية كفيلة بتحمل العبء الاكبر فى هذه المواجهة ، واقامة قاعدة اقتصادية صلبة او بالنسبة للعالم العربى من خلال الدور الرائد الذى قامت به مصر فى هذا المجال .

١٩٠ — وكان لمصر الفضل الاكبر فى دعم الفلسطينيين وحمائتهم من محاولات الابادة والعمل باستمرار على أن تكتسب منظمة التحرير الفلسطينية شرعية عربية ودولية ، وان تتحمل مصر النتائج الأساسية للمواجهة العربية المسلحة مع اسرائيل ، سواء كانت عسكرية او اقتصادية .

١٩١ — كما تحمات مصر العبء الاكبر فى ايضاح ابعاد الموقف العربى من المواجهة ، وتغيير المواقف الدولية منها من خلال حرب اكتوبر ، ثم من خلال جهودها المستمرة من أجل السلام التى توجت بمبادرة الرئيس السادات التى عبات الراى العام الدواى وراء الحقوق العربية عامة والحقوق الفلسطينية خاصة وفتحت الطريق امام تحقيق التسوية الشاملة والعادلة القائمة على استرداد الارض والحقوق .

سادسا : دور مصر في بناء السلام

١٩٢ - تعتبر حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول فاصلة في تاريخ المواجهة العربية الاسرائيلية ، فقد أدى الانجاز العربى في هذه الحرب الى تحطيم اسطورة التفوق الاسرائيلى والكشف عن القوة العربية الكامنة واستعادة الكرامة العربية .

١٩٣ - غير ان من النتائج ايضا التى تمخضت عنها هذه الحرب هى تزايد ادراك كثير من العرب والاسرائيليين لحقيقة ان الحل النهائى للصراع العربى الاسرائيلى لا يمكن ان يتحقق بالقوة المسلحة ، ومؤدى ذلك بالطبع تزايد الشعور بالحاجة الى تسوية سلمية لهذا الصراع .

وهكذا يمكن القول بان احدى النتائج الكبرى لحرب اكتوبر تتمثل في دفع عملية التسوية السلمية الشاملة .

١٩٤ - ومن هنا تبرز الدلالة الهامة لنداء السلام الذى وجهه الرئيس السادات في حديثه امام مجلس الشعب المصرى في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ في اوج النصر العسكرى ، ومن هنا ايضا يبدو مغزى سعى القيادة المصرية ، لوقف اطلاق النار ، الى استثمار النتائج الايجابية لحرب اكتوبر بتصعيد حملة السلام بغرض ممارسة أقصى ضغوط ممكنة على اسرائيل للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة تحقق مصالح كل الشعوب في المنطقة في ظل معادلة مؤداها :

استعادة الارض وحقوق الشعب الفلسطينى للعرب ، مقابل الأمن والسلام لاسرائيل .

١٩٥ - ولكن اذا كان دور مصر في بناء السلام قد برز اوضح ما يكون على اثر حرب اكتوبر ، الا ان البداية الحقيقية لهذا الدور تعود الى الفترة التالية لحرب يونيو ١٩٦٧ .

فاذا كان من المتفق عليه ان تسوية الصراع العربى الاسرائيلى هى عملية تاريخية ، فان الجهود المصرية الكبرى لبناء السلام بعد اكتوبر ١٩٧٣ لم تكن منقطعة الصلة عن تلك المحاولات المتوالية التى بذلتها مصر للتوصل الى السلام طيلة الفترة ما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

واذا كانت حرب اكتوبر تبدو لأول وهلة وانها تفصل ما بين المرحلتين الا انها في حقيقة الامر تصل بينهما أكثر مما تفصل .

١٩٦ - كانت حرب يونيو ١٩٦٧ احدى اللحظات البارزة في تاريخ المواجهة بين العرب واسرائيل ، ولعل من أهم ما انتهت اليه هذه الحرب هو تلك الصدمة التى اصابت الفكر العربى تجاه قضية الصراع مع اسرائيل،

الامر الذى اثار شكوكا عميقة في كثير من الشعارات التى راجت في الفكر العربى طوال الفترة الممتدة ما بين بداية العمل العربى المشترك وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، وارتطم بذلك تعاظم الشعور في العالم العربى بالحاجة الى إعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات والمواقف العربية ..

ورغم استمرار مظهر العمل العربى المشترك ممثلا في اللاءات الثلاث الشهيرة التى تقرر في مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٦٧ :

لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل ، فقد برزت تمايزات واضحة في المواقف العربية .

١٩٧ — وتبدو أهمية دور مصر في هذه الفترة في قيادتها للعالم العربى نحو فهم جديد لمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى على أسس واقعية بما يتجاوز منهج الشعارات والبيانات والمفارقة للواقع ..

ففى مواجهة الموقف المتشدد الذى تبنته سوريا (وبالذات قبل انقلاب نوفمبر ١٩٧٠ الذى جاء بمجموعة الرئيس الأسد الى السلطة) والجزائر ثم العراق (بعد وصول البعث الى السلطة في يوليو عام ١٩٦٨) ، تبنت مصر سياسة أكثر واقعية ووعيا لحقائق السياسة الدولية حظيت بتعاطف معظم الدول العربية ..

وكان جوهر هذه السياسة يتمثل في قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بما يعنيه ذلك من حل سلمى للصراع واعتراف بدولة اسرائيل .

١٩٨ — وكان الهدف الذى أعلنته مصر في هذه الفترة وهو ازالة آثار العدوان يعكس مضمون هذه السياسة وهو استعادة الاراضى التى احتلتها اسرائيل في يونيو ١٩٦٧ مع الاعتقاد بإمكانية تحقيق ذلك من خلال حلول سياسية ، وكانت هذه هى الخطوة الأولى والأكثر صعوبة في عملية بناء السلام ، حيث تبنت مصر هذه السياسة ونجحت في اقناع قطاع كبير من الجماهير العربية بجدواها ، في الوقت الذى كانت شعارات المرحلة الماضية لا تزال تملك تأثيرها في الوجدان العربى وبوجه خاص شعار تحرير فلسطين .

١٩٩ — وبدأ موقف مصر هذا واضحا في ردها على أسئلة المبعوث الخاص الأمم المتحدة جونار يارنج ، وبذلك واجهت مصر المجتمع الدولى بتوجيه جديد يركز على سياسة أكثر واقعية تتيح الفرصة لانهاء حالة الحرب واحلال السلام في المنطقة لأول مرة منذ بدء المواجهة العربية الاسرائيلية .

٢٠٠ — وفي الوقت ذاته لم تتخل مصر ادراكا منها للصلف الاسرائيلى الذى غذته الهزيمة العربية في عام ١٩٦٧ عن خيار الحرب ، وانما مضت في طريق إعادة بناء قوتها العسكرية والاستعداد لمعركة جديدة تفرض على اسرائيل التراجع عن موقفها المتعنت .

٢.١ — وفي هذا الاطار كان اللجوء الى حرب الاستنزاف كأداة للضغط على المجتمع الدولي ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ودفع اسرائيل الى تقديم تنازلات تساعد على التوصل الى حل المشكلة .

٢.٢ — وهكذا لم تكن السياسة المصرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في هذه الفترة واحدة الاتجاه ، وانما سارت على قدمين هما :

تكثيف الجهود الدبلوماسية على الصعيد الدولي ..

والاستعداد العسكري على الصعيد العربي ..

وكل ذلك في ظل وضوح الهدف النهائي الذي تريد بلوغه وهو تسوية الصراع وتحقيق السلام القائم على الحق والعدل في المنطقة .

٢.٣ — وفي هذا السياق يمكن لنا ان نفهم موافقة الرئيس عبد الناصر باسم مصر على المبادرة الامريكية المعروفة بمبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ وقبولها لوقف حرب الاستنزاف ..

فقد أرادت مصر اعطاء الفرصة للولايات المتحدة للقيام بدور في دفع عملية التسوية رغم انحيازها الكامل لاسرائيل في تلك الفترة وتأكيد الموقف المصري الهادف الى السلام امام الراى العام العالمى ، وفي نفس الوقت التمكن من بناء حائط الصواريخ لحماية العمق المصرى .

٢.٤ — ولم تكف مصر في هذه المرحلة بالاستجابة للمبادرات الدولية، وانما سعت ايضا من جانبها الى اتخاذ مبادرات سلام الامر الذى وضع اسرائيل في حيرة متزايدة امام المجتمع الدولي .

٢.٥ — وهنا يجدر الاشارة الى مبادرة الرئيس السادات في ٤ فبراير ١٩٧١ ، عندما أعلن أن مصر توافق على مد مهلة وقف اطلاق النار التى تقررت مرتين في اطار مبادرة روجرز لمدة ثلاثين يوما اخرى تنتهى في ٧ مارس ١٩٧١ بغرض اعطاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الأربع الكبرى فرصا اضافية لبذل جهودهم وتركيزها ، وأضاف الى ذلك بمبادرة مصرية مؤداها انسحاب اسرائيل جزئى من سيناء تفتح مصر في مقابلة قناة السويس للملاحة الدواية ، وذلك كمرحلة اولى لتنفيذ القرار ٢٤٢ بناء على جدول زمنى يتم وضعه بواسطة جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة جوناثان يارنج .

٢.٦ — ولكن هذه المبادرة لم تلق ، كما أعلن الرئيس السادات في نهاية المهلة المحددة ، الا آذانا صماء ، ولذلك كان من المنطقى أن تعلن مصر اسقاط التزامها بوقف اطلاق النار مع الاشارة في نفس الوقت الى أن ذلك لا يعنى أن العمل السياسى سيتوقف ، ولكنه يعنى أننا سوف نراقب ونتابع ونقرر لانفسنا ما نعتقد أنه واجبنا في زمانه وفي مكانه .

٢.٧ — وفي هذا المقام علينا ان نسجل ان السياسة المصرية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى اتسمت في هذه المرحلة بالوضوح وباتساق

المواقف المعلنة مع السلوك الفعلي، على عكس سياسة بعض الدول العربية الأخرى التي رفضت القرار ٢٤٢ ورفضت شعارات تنادى برفض أى حل غير عسكري للمشكلة والاصرار على ضرورة خوض حرب تحرير شعبية شاملة على النمط الفيتنامي ، فقد اتسمت سياسة هذه الدول وهى سوريا والعراق بصفة أساسية وكذلك الجزائر ثم ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر بالتناقض بين الشعارات المعلنة والسلوك العملى .

٢٠٨ — ويمكن ان نشير هنا — على سبيل المثال لا الحصر — الى انه فى الوقت الذى رفضت سوريا هذه الشعارات فقد فرضت قيودا ترايدت تدريجيا على العمليات الفدائية عبر الجولان .

فمن الثابت ان خطوط وقف اطلاق النار على الجبهة السورية ظلت هادئة بوجه عام طيلة هذه المرحلة ، رغم ان الخطوط السورية الاسرائيلية الجديدة بعد حرب ١٩٦٧ ، أضحت أطول وأسهل من حيث امكانية اختراقها .

٢٠٩ — كما يمكن الاشارة ايضا الى نقض الحكومة العراقية لوعودها التى أعطتها لحركة المقاومة الفلسطينية بتدخل القوات العراقية لمساندة المقاومة الفلسطينية فى حالة أى هجوم عليها من القوات الأردنية ، فقد وقعت الحرب الأهلية فى الأردن واستمرت تصفية المقاومة ما يقرب من عام كامل فيما سمي ايلول الأسود (سبتمبر ١٩٧٠ — يوليو ١٩٧١) دون أن تحرك الحكومة العراقية ساكنا ، بل ان القوات الأردنية اجأت الى تصفية العمل الفلسطينى بالكامل فى جرش وعجلون بالموافقة الضمنية بل والتآمرية مع القوات العراقية التى كانت تفصل بين القوتين الأردنية والفلسطينية .

٢١٠ — هذا فى الوقت الذى تدخلت مصر لحماية المقاومة والحيولة دون تصفيتها رغم الموقف العدائى الذى كانت قيادة المقاومة قد اتخذته تجاه مصر بسبب قبولها لمبادرة روجرز ، وهى الظاهر التى تكررت بعد ذلك أكثر من مرة الى اليوم حينما ظلت ترفض المقاومة احدى الخطوط المصرية فى عمارة بناء السلام وتهاجم مصر ، ثم لا تلبث ان تعود وتترك ان فى مصر ملاذها الأخير .

٢١١ — ولعله من المفيد ان نشير الى قول الرئيس السادات مبكرا عام ١٩٧١ « اريدكم ان تعرفوا ان اداعنا لواجبنا ليس ترفا وليس كلاما . ولقد أثر غيرنا ان يتحدث عن النضال وهو بعيد عن ميدان القتال وان يكتفوا باطلاق الشعارات بديلا عن اطلاق النار ، ولكننا لسنا من هؤلاء اننا نعرف ، ومن الحق ان نعرف ، معنى قرارنا بالوقوف لاداء الواجب وان نعرف ايضا تكاليف هذا القرار . ان تكاليفه تحسب بالعرق والدم وليس هناك غير ذلك حساب للتكاليف » .

٢١٢ — وازاء ما اثبتته الاحداث من صحة الموقف المصرى ، فقد اخذت سوريا تتجه تدريجيا الى الاقتراب من هذا الموقف رغم استمرار رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتكرس هذا التقارب بوجه خاص فى ظل السعى المشترك لاقامة اتحاد الجمهوريات العربية فى ربيع عام ١٩٧١ .

٢١٣ — وفي نفس الوقت كانت القيادة المصرية قد وصلت الى قناعة مفادها ضرورة توجيه ضربة عسكرية لاسرائيل تردعها وتفرض عليها التراجع عن موقفها المتعنت الذي اصطدمت به كل جهود الحل السلمي .

وهكذا كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

٢١٤ — وامتدادا للمنطلق الذي قامت عليه السياسة المصرية ، فقد سعت القيادة المصرية الى استثمار نتائج حرب اكتوبر لدفع عملية بناء السلام . .

ففي قمة الانتصار العسكري تقدم الرئيس السادات بمبادرته الثانية من اجل السلام حين أعلن في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ وفي اوج المعركة ، اننا حاربنا من اجل السلام ، وان السلام الذي يقصده هو السلام القائم على العدل ، ولذلك فقد تقدم بمشروع للسلام يقوم على العناصر الآتية :

اولا : اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ ، ولإيجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، واننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فورا وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ثانيا : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب بأن نحضر مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة .

ثالثا : اننا على استعداد لأن نبدا في تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة الدولية لكي تعود الى أداء دورها في خدمة رخاء العالم وازدهاره .

رابعا : اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة وعبارات مطاطة تقبل كل تفسير ، ما نريده هو الوضوح في الغايات والوسائل .

٢١٥ — وتمشيا مع هذه المبادرة صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي تضمن مناشدة الاطراف المتحاربة في المنطقة أن تكف عن اطلاق النار ، ودعوة هذه الاطراف للاجتماع تحت اشراف الأمم المتحدة والرئاسة المشتركة للدولتين العظميين في مؤتمر للسلام يعقد في جنيف ، وكانت وجهة النظر المصرية انه سيكون من الأفضل أن يجرى فض الاشتباك بين القوات المتحاربة من اجل تهيئة ظروف أفضل لمؤتمر السلام الشامل في جنيف وتجنباً لاية احتمالات قد تؤدي اليها الاوضاع المتفجرة في منطقة الصراع .

٢١٦ — ومن هنا كان انعقاد اول اجتماع بين مصر واسرائيل تحت اشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ في ٢٧ اكتوبر ١٩٧٣ وتم فيه بحث الاجراءات العاجلة التي يجب القيام بها بخصوص الجرحى وتوصيل الامدادات وحل المشكلات الميدانية .

وعادوا كمادتهم في سوريا ودفعوا الفلسطينيين الى الهجوم على مصر .

٢١٧ — وواكب ذلك بدء سياسة الخطوة خطوة الامريكية ، ورغم توقيع مصر واسرائيل في ١١ نوفمبر ١٩٧٣ على مشروع كيسنجر الذى يتضمن ست نقاط من أجل وقف اطلاق النار في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس بعد خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار ، الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق فصل القوات الاول على الجبهة المصرية الا في ١٨ يناير ١٩٧٤ ، اى بعد انعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ و ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ والذى لم يتمخض عن نتائج ايجابية لدفع عملية السلام .

٢١٨ — بعد توقيع اتفاق الفصل الاول بين مصر واسرائيل ، تم اتخاذ قوات الطوارئ الدولية لمواقعها في المنطقة العازلة في ٤ مارس ١٩٧٤ ، اخذت القيادة المصرية تسعى الى انجاز الخطوة المماثلة على الجبهة السورية والتي كان قد سبق اتفاق مصر مع الولايات المتحدة عليها في نفس الوقت الذى اتفقا فيه على الخطوة المصرية وابلغ بها الرئيس السورى اثناء انعقاد قمة الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ .

٢١٩ — وقد تم التوصل فعلا الى اتفاق الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية في الجولان في ٣١ مايو ١٩٧٤ بعد ان فوضت سوريا القيادة المصرية للتفاوض لتحقيق فض ائستباك على الجبهة السورية مماثل للاتفاق الذى تم على الجبهة المصرية .

وتم ذلك في اللجنة المصرية الاسرائيلية في جنيف بين مندوبى سوريا واسرائيل .

٢٢٠ — وبانجاز هذه الخطوة سارت الجهود المصرية لبناء السلام في مسارين هما :

الاستمرار في سياسة الخطوة خطوة من ناحية . .

والدعوة الى عقد مؤتمر جنيف لوضع أسس السلام الشامل من ناحية اخرى ، مع العمل على تأكيد اصرار مصر على المضي في طريق السلام ، من خلال قرارات لها مغزاها السلامى الواضح ، مثل قرار اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية في ٥ يونيو ١٩٧٥ والسماح بهرور البضائع الاسرائيلية على سفن الدول الاخرى .

٢٢١ — وبالتوصل الى اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل بتوقيع اتفاقية سيناء في اول سبتمبر ١٩٧٥ ، بات من المحتم التوجه الى مؤتمر جنيف من أجل سلام شامل ودائم ومستقر . وقد نص اتفاق الفصل الثانى ذاته على ان يوالى الطرفان جهودهما من أجل اتفاق سلام نهائى في اطار مؤتمر جنيف للسلام طبقا للقرار ٢٤٢ .

٢٢٢ — وهكذا أخذت القيادة المصرية على عاتقها مهمة الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف في الفترة التالية لتوقيع اتفاق غصل القوات الثاني رغم العوائق الناجمة عن دخول الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ ما يسمى « بعام الانتخابات » ورغم ما أدى اليه تصاعد أزمة الحرب الأهلية في لبنان من انشغال الأطراف العربية الأخرى (سوريا ومنظمة التحرير) بها واستغلال إسرائيل لهذه الأزمة بغرض التسويف في عقد مؤتمر جنيف .

٢٢٣ — ورغم الهجمات البذيئة على مصر من جبهة الرفض بما فيها الفلسطينيين ، غانه مع بداية عام ١٩٧٧ وتسلم الرئيس كارتر للادارة الأمريكية والتوصل الى تسوية الأزمة اللبنانية عبر مؤتمر القمة السداسي في الرياض (سبتمبر ١٩٧٦) ومؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة (اكتوبر ١٩٧٦) كثفت مصر جهودها الهادفة الى عقد مؤتمر جنيف ، حتى أخذ المراقبون يتحدثون عن عام ١٩٧٧ باعتباره عام السلام .

٢٢٤ — وكانت معظم التوقعات تشير الى امكان تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام الشامل خلال ذلك العام ، وخاصة بعد ان نجحت الجهود المصرية في دفع الادارة الأمريكية الى اصدار بيان في ٢٧ يونيو ١٩٧٧ ، وذلك قبل اسبوعين من زيارة بيجين لواشنطن ، يربط بين ضرورة استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط وبين مستقبل المصالح الأمريكية ويؤكد ان تأجيل التسوية في الماضي هو الذي أدى الى اندلاع حرب ١٩٧٣ ..

وكذلك صدور بيان المجموعة الأوروبية بعده يومين في ٢٩ يونيو ١٩٧٧ ، والذي أكد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي ، ودعا إسرائيل الى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

٢٢٥ — الا ان محاولات عقد مؤتمر جنيف لم يحالفها النجاح ، وبدأ أكثر من مرة أنها وصلت الى طريق شبه مسدود ، وبات من الواضح ان جهود السلام قد دخلت في حلقة مفرغة ، وكانت الصعوبات التي تعترض عقد مؤتمر جنيف تتمثل في :

اولا : الصعوبات التي تتعلق بوضع جدول أعمال المؤتمر من جانب السوريين والاسرائيليين ، وقد كانت النقاط الأساسية هي :

- مسألة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة .**
- ومسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .**
- ومسألة طبيعة السلام .**

ثانيا : الصعوبات التي تتعلق بتمثيل أطراف الصراع في المؤتمر ، وبصفة خاصة التمثيل الفلسطيني ، وكذلك هل يكون التمثيل العربي من خلال وفد واحد او وفود متعددة .

ثالثا : الصعوبات التي تتصل بكيفية ادارة أعمال المؤتمر ، وبوجه خاص قضية هل تكون هناك لجان جغرافية أم لجان موضوعية .

٢٢٦ — فضلا عن ذلك أظهرت لاتصالات التي جرت أثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧ أن مواقف الأطراف متباعدة للغاية ، ومن ثم أصبح من العسير التكهّن بإمكانية انعقاد مؤتمر جنيف وتزايد الشكوك في جدوى عقد المؤتمر في ظل هذه الظروف .

٢٢٧ — ورغم أن مصر بذلت قصارى جهدها لعقد مؤتمر جنيف ، إلا أن هذا لم يحل دون إشارة الرئيس السادات أكثر من مرة إلى أن مؤتمر جنيف ليس هدفا في حد ذاته ، وأنه لا يتصور أن يلقى ذلك المؤتمر المقترح نفس مصر ملامات نزع السلاح العالمى ، التي امتدت جلساتها لما يزيد على ربع قرن دون أن تصل إلى نتيجة محددة بخصوص قضايا النزاع التي تبحثها ، كما أكد الرئيس السادات أن مصر مستعدة للذهاب إلى جنيف أيا كانت العقبات من أجل وضع إسرائيل أمام مسؤولياتها أمام العالم كله ومن أجل مناقشة النقاط الثلاث الأساسية وهي :

• انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ .

• والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

• وطبيعة السلام .

وان مصر ترفض أى اتفاق جزئى أو صلح منفرد أو فك اشتباك ثالث، وإنما تذهب مصر إلى جنيف من أجل اتفاق سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط .

٢٢٨ - مبادرة السادات التاريخية

٢٢٨ - منذ تحمل الرئيس السادات مسئوليته التاريخية في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ وهو يفتح للسلام أبواباً رغم صعوبة الطريق ورغم عمق التعقيدات التي تحيط بالمشكلة ، وهي تراكمات عشرات السنين من الصراع الدامي بين أطراف النزاع .

٢٢٩ - ولم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، وانقاؤه ذلك البيان التاريخي الواضح الذي حدد فيه الموقف العربي أمام أعضاء البرلمان الاسرائيلي ، لم تكن تلك الزيارة هي مبادرته الاولى نحو السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وان كانت ابلغها تأثيراً في الرأي العام العالمي ، وأبرزها دليلاً على مسعاه الصادق نحو اقرار السلام في المنطقة بعد نزاع دام أكثر من ثلاثين عاماً .

٢٣٠ - كما ان هذه المبادرة تعد تحولاً في مسيرة عملية بناء السلام بما تلاها من اجتماعات ومفاوضات أسفرت عن :

توقيع اطار السلام في الشرق الأوسط .

واطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل المسمى باتفاق كامب ديفيد ..

ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ..

والاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهي مجموعة ثلاثية من الاتفاقات تقوم على شمولية صيغة التسوية ، والسعى نحو اقرار السلام في المنطقة بعد نزاع دام أكثر من ثلاثين عاماً دون تفريط في المطالبين الأساسيين وهما انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

٢٣١ - وفي تتبعنا الأحداث فانه بحلول خريف عام ١٩٧٧ وازاء الصعوبات التي واجهت عقد مؤتمر جنيف وعدم جدية الأطراف العربية واسرائيل على السواء وجدت القيادة المصرية ان مسئوليتها في استمرار دفع عملية بناء السلام تفرض عليها اللجوء الى طريق جديد ، طريق يقوم على الرؤية المستقبلية وبعيدا عن الممارسات التقليدية فيه حكمة رجل الدولة ممزوجة بأدراك القائد الواعي للمستقبل والدور التاريخي الذي شاء القدر ان تحمله مصر درع الأمة العربية وعقلها الواعي .

٢٣٢ — ومن هنا كان قرار الذهاب الى القدس ومخاطبة شعب اسرائيل وقياداته بشكل مباشر ولأول مرة ، ذلك القرار الذى يعد فاتحة جديدة فى التحول من الحرب الى بناء السلام ، وبطريقة مستحدثة على صعيد الدبلوماسية الدولية استحداث ما تأتى بها الثورات .

٢٣٣ — وفى جلسة افتتاح دور الانعقاد الثانى لمجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، أعلن الرئيس السادات أنه على استعداد لأن يذهب الى آخر العالم ، وأن يذهب حتى الى الكنيست الاسرائيلى ويناقش الاسرائيليين بفرض تحقيق السلام .

٢٣٤ — وتتابع أحداث بشكل متسارع حتى حمل السفير الأمريكى بالقاهرة دعوة الرئيس لزيارة القدس فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ ، وسافر الرئيس الى القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، وألقى خطابه التاريخى أمام الكنيست فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

٢٣٥ — وقد أوضح الرئيس محمد أنور السادات فى خطابه أمام الكنيست الاسرائيلى أنه لم يذهب الى القدس لكى يعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر واسرائيل ، وأن هذا غير وارد فى سياسة مصر لأن المشكلة ليست بين مصر واسرائيل ، فضلاً عن أن أى سلام منفرد بين مصر واسرائيل أو بين أية دولة من دول المواجهة واسرائيل ان يقيم السلام الدائم العادل فى المنطقة كلها ، كما أعلن أنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل ، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، فإن ذلك لن يحقق السلام الدائم العادل أيضاً والذى يلح العالم كله عليه .

٢٣٦ — كما أوضح الرئيس السادات كذلك أنه لا يهدف الى تحقيق سلام جزئى ، بمعنى انتهاء حالة الحرب فى هذه المرحلة مع أرجاء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية ، لأنه ليس الحل الجذرى الذى يؤدى الى السلام الدائم .

٢٣٧ — وبذلك كان رفض صيغة السلام المنفرد ومنطق السلام الجزئى يعنى أن زيارة القدس لا تهدف الى الاتفاق على فض اشتباك ثالث فى سيناء أو حتى فى سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، لأن المعنى الوحيد لمثل هذا الاتفاق هو تأجيل اشغال الفتيل فحسب الى وقت مقبل .

٢٣٨ — وأكد الرئيس السادات ان البديل الصحيح لكل ذلك هو بناء السلام العادل والدائم الذى يقوم على :

أولاً — انتهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، فلا معنى للحديث عن السلام فى ظل احتلال أرض عربية بالقوة المسلحة ، فليس هناك سلام يتسق مع احتلال أرض الغير .

ثانياً — تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته .

فالقضية الفلسطينية هي جوهر المشكلة كلها ولن يكون هناك سلام دائم اذا بقيت دون حل ، وحقوق الشعب الفلسطيني لم تعد اليوم موضع انكار من أحد بل أصبحت واقعا اعترف به المجتمع الدولي ، وأنه من الأجدر للشعب الاسرائيلي أن يطبق على الفلسطينيين كل ما يعتبره اخلاقيا لنفسه .

ثالثا - حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها ، بالإضافة الى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعا - ان تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامسا - انتهاء حالة الحرب في المنطقة .

٢٣٩ - وعلى هذا النحو اخذت القيادة المصرية على عاتقها مهمة الدفاع عن الحقوق العربية في قلب البرلمان الاسرائيلي ، وبذلك لم تقبل مصر ان يتعارض سعيها لبناء السلام مع التزامها التاريخي بالدفاع عن الحق العربي ، وفي هذه المعادلة يكمن منطق السلام المصري ، وكان هذا المنطق هو الذي حكم الموقف المصري في التحركات والاتصالات التي تلت مبادرة السلام والتي قامت لأول مرة على أساس التفاوض المباشر والحوار الصريح .

٢٤٠ - وتابعت مصر مسيرة عملية بناء السلام ، وبمبادرة أخرى وجهت الدعوة في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ الى عقد « مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف للسلام » يشترك فيه أطراف النزاع في الشرق الأوسط ورئيسا مؤتمر جنيف للسلام والسكرتير العام للأمم المتحدة ، بهدف الاعداد لاستئناف عقد مؤتمر جنيف والعمل على انجازه من أجل التوصل الى التسوية الشاملة في الشرق الأوسط تحقيقا للسلام العادل والدائم في المنطقة .

٢٤١ - وقد وجهت مصر الدعوة الى حضور هذا المؤتمر التمهيدى الى كل من لبنان ، الأردن ، سوريا ، منظمة التحرير الفلسطينية ، اسرائيل ، بالإضافة الى الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة والأمم المتحدة .

ورفعت اعلام هذه الدول كلها بما فيها العلم الفلسطيني ..

ولكن لبنان والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي رفضوا حضور المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ بحضور وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة ، وكشف عن وجود هوة عميقة بين الموقفين المصري والاسرائيلي .

٢٤٢ - وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ تم اجتماع بين الرئيس السادات ورئيس وزراء اسرائيل في الاسماعيلية ، وفيه وضحت نقاط الخلاف الحقيقية

المموسة بين الجانبين بعد أن قدم بيجين مشروعه الذى رفضته مصر لأنه كان يتضمن الاحتفاظ بالمستعمرات الاسرائيلية فى سيناء ، والاحتفاظ بالمطارات العسكرية فى سيناء ، ونفى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة .

وان كان قد تم الاتفاق على تشكيل لجنتين : لجنة سياسية ، ولجنة عسكرية ، يرأسهما وزراء الخارجية ووزراء الدفاع .

٢٤٣ - بدأت اجتماعات اللجنة العسكرية فى القاهرة فى ١١ يناير ١٩٧٨ ، وتحددت مهمتها ببحث موضوعات خطة ومراحل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، والخطوط التى تنسحب اليها فى كل مرحلة واطراح قوات الطرفين والأمم المتحدة فى مختلف المناطق .

٢٤٤ - أما اللجنة السياسية فقد بدأت اجتماعها فى ١٦ يناير ١٩٧٨ بالقدس فى مناخ يخيم عليه التوتر وتسوده خلافات كبيرة ، مما أدى الى صعوبة استمرارها فى عملها ، فكان قرار الرئيس السادات بعودة الوفد المصرى من القدس ، عندما رفضت اسرائيل مشروع اعلان المبادئ الذى تقدمت به مصر والذى تضمن خمسة بنود اساسية تنبع من قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وهى :

اولا - الانسحاب الاسرائيلى من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة .

ثانيا - ضمان سلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات يتفق عليها .

ثالثا - احترام حق جميع الدول فى المنطقة فى السيادة ووحدة اراضيها .
رابعا : تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها على اساس حق تقرير المصير .

خامسا - انتهاء دعاوى الحرب واقامة علاقات سلمية .

٢٤٥ - بعد فشل مفاوضات اللجنة السياسية ، قام الرئيس السادات بنشاط دبلوماسى مكثف فقام بزيارة الى الولايات المتحدة فى اطار جولة زار عددا من الدول الاوروبية لشرح الابعاد الحقيقية للموقف ، بعد توقف مباحثات اللجنة السياسية ، ولطالبة واشنطون بموقف اكثر وضوحا وجدية لوقف المناورات الاسرائيلية التى تعرقل جهود السلام .

٢٤٦ - كما تم لقاء فى فيينا بين الرئيس السادات والمستشار النمساوى كرايسكى وزعماء الدولية الاشتراكية فى الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٧٨ تمخض عنه وثيقة تمثل حدا أدنى من الاتفاق بين الاحزاب الاوروبية الاعضاء فى الدولية الاشتراكية حول اساس السلام فى الشرق الاوسط .

٢٤٧ - وعقد مؤتمر ليدز الذى بدأ اعماله فى ١٨ يوليو ١٩٧٨ ولم يحقق اية نتائج ازاء اصرار اسرائيل على مواقفها المتعنتة التى تتنافى مع التصور السليم للسلام .

٢٤٨ — وازاء ذلك تدخلت حكومة واشنطن للحيلولة دون انهيار جهود السلام ، فاعلنت عن زيارة يقوم بها فانس وزير الخارجية للمنطقة في اوائل اغسطس ١٩٧٨ ، كما قام السفير الفريد آثرتون بجولة في الاردن والسعودية واسرائيل .

٢٤٩ — وازاء فشل هذين المبعوثين في تحقيق التقدم المطلوب ، دعا الرئيس كارتر رئيس الولايات المتحدة كلا من مصر واسرائيل لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ١٩٧٨ كمحاولة اخيرة للتوصل الى حل للذمة وهو ما عكس اتجاه الولايات المتحدة الى الاستجابة لطلب مصر بدعوتها الى تغيير دورها من الوسيط الى الشريك الكامل ، بما يعنيه ذلك من ممارسة اقصى الضغوط الممكنة من اجل التوصل الى اتفاق خلال هذا المؤتمر ، وهو ما تحقق بالفعل حيث صدر عن المؤتمر وثيقتان هما :

— اطار السلام في الشرق الاوسط .

— واطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

٢٥٠ — وهكذا نجح الموقف المصري المتمسك بالسلام الشامل والعادل في دفع اسرائيل الى القبول بشمولية صيغة السلام ، فلم يتم التوصل فقط الى اتفاق على التفاوض بين مصر واسرائيل لعقد معاهدة سلام خلال ثلاثة اشهر ، وانما تم الاتفاق قبل ذلك على اطار للسلام في الشرق الاوسط ، ودعوة اطراف النزاع الاخرى للانضمام اليه ونص هذا الاطار على ان القاعدة المتفق عليها للتسوية هي قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بكل بنودهما ، على ان يعمل اطراف النزاع على التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على اساس قراري مجلس الأمن .

وتضمن الاطار نصا صريحا على انه لا يمثل اساسا للسلام بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها الآخرين .

٢٥١ — ووضع الاطار ايضا اساسا لحل المشكلة الفلسطينية عن طريق مفاوضات تشترك فيها مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : اتفاق مصر واسرائيل على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للصفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات يتوفر خلالها حكم ذاتي كامل للسكان ، وتسقط الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المعنية بمجرد ان يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل سكان المنطقة .

المرحلة الثانية : ان تتفاوض مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة والاتفاقية التي تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي وترتيبات الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

المرحلة الثالثة : اجراء المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وتدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة قبل سنتين من انتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية .

ونص الاطار على ان الحل الناتج عن هذه المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة ، وان يحظى بموافقة الشعب الفلسطيني الذي له الحق بمقتضى هذا الاتفاق ان يرفض اى ترتيبات لا يوافق عليها .

ومعنى ذلك ان الفلسطينيين قد اعطوا بمقتضى هذا الاتفاق حق الفيتو ، اى حق الا يوافقوا على اى قرار فى تقرير مصيرهم لا يرضونه لانفسهم .

٢٥٢ — وقد مضت مصر خطوة اخرى على طريق بناء السلام بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، ورغم انه من المعروف ان توقيع هذه المعاهدة جاء تطبيقا لما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى ظل الاطار العام للتسوية الشاملة ، الا ان مصر حرصت على ان تتضمن المعاهدة ايضا اشارة الى ان هذه المعاهدة لا تمثل الا خطوة على طريق السلام الشامل .

فنصت الديباجة على اقرار مصر واسرائيل بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الاوسط وفقا لقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ والتزامهما باطار السلام فى الشرق الاوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد والذي قصد به ان يكون اساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب بل ايضا بين اسرائيل واى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام على هذا الاساس .

٢٥٣ — كما نصت الديباجة كذلك على ان عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة على طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى — الاسرائيلى بكل نواحيه ، وان مصر واسرائيل تدعوان الاطراف العربية الاخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عملية السلام على اساس مبادئ اطار السلام واسترشادا بها .

٢٥٤ — ومن ناحية اخرى فقد ارفق بالمعاهدة اتفاق ثان بين مصر واسرائيل حول اجراءات الحكم الذاتى يؤكد الاتفاق على بدء المفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وغزة فى اطار السلام فى الشرق الاوسط خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام ودعوة الاردن للاشتراك فى هذه المفاوضات مع امكان ان يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة او فلسطينيين آخرين وفق ما يتفق عليه الطرفان وهدف المفاوضات هو الاتفاق على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة وتحديد صلاحياتها . وفى حالة اذا ما قرر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل ، على ان تنتهى خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات باسرع ما يمكن وقيام سلطة الحكم الذاتى .

٢٥٥ — وقد بدأت بالفعل مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل وبمشاركة كاملة من الولايات المتحدة ، وتواجه تلك المفاوضات صعوبات وعقبات ترجع الى اختلاف في نظرة كل من مصر واسرائيل الى الحكم الذاتي الكامل . ونحن مصر مصرة على ان الحكم الذاتي الكامل مرحلة انتقالية نحو تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ، وبالتالي فان سلطة الحكم الذاتي يجب ان تتمتع بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية ما عدا ما يتفق بين جميع الأطراف على تأجيله مؤقتا لحين الوصول الى مرحلة تقرير المصير في خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات .

٢٥٦ — وقد رأت مصر ان الاستمرار في التفاوض ، مع توفير اكبر قدر من عوامل الضغط على الموقف الاسرائيلي ، كفيل بالوصول الى نتائج ايجابية تتفق مع المفهوم السليم للسلام الذي تشاركنا فيه الغالبية العظمى من دول العالم . ولا يغيب عن البال في هذا الصدد ان الهوة التي تفصل بين الموقفين المصري والاسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية شبيهة بالهوة التي كانت تفصل بينهما بالنسبة لتحرير سيناء والتي أمكن تخطيها بما يتفق مع المبادئ التي يقوم فيها السلام على العدل .

٢٥٧ — وقد أمكن من خلال المفاوضات التي ما زالت مستمرة تحقيق تقدم فيما يتعلق باجراءات الانتخابات التي ستجرى في الضفة الغربية وغزة لاختيار مهلى الشعب الفلسطيني الذين سيتولون ادارة الاقليمين ، ثم التفاوض لتحديد مستقبل الضفة والقطاع ، ويتمثل هذا التقدم في اقرار مبدأ الاشراف الدولي على الانتخابات ، وضمان حريتها بابعاد الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها عن كل ما يتعلق بالانتخابات ، وضمان حرية التنفيذ .

٢٥٨ — ومن ناحية اخرى ، فيما يتعلق باختصاصات الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل ، فان العمل يجري حاليا على تحديد الاختصاصات التي تتولاها الحكومة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة توطئة لتحديد اسلوب انتقال تلك السطة الى الحكم الفلسطيني .

٢٥٩ — ورغم ادراكنا للصعوبات التي ما زالت تعترض طريق التوصل الى اتفاق كامل بالنسبة لكافة النقاط التي جاءت في اتفاقية كامب ديفيد ، فان مصر ، كما صمدت في الحرب والقتال ، ستواصل كفاحها واصرارها على الوصول بالمفاوضات الى الوضع الذي يتيح للشعب الفلسطيني تولى امر نفسه ، اعمالا لحق تقرير المصير ، فاذا لم يتحقق الهدف المنشود في مايو ١٩٨٠ وفقا للاتفاقية ، فان الدبلوماسية المصرية ستطرق ابواب بدائل اخرى تحفظ بالاساس ما كافح من اجله شعب مصر على مدى ثلاثين عاما ، سواء كانت الساحة هي الأمم المتحدة او مؤتمر دولي ، فالهدف الاصيل الذي لن نحيد عنه ويعد كل ما تحقق على طريق السلام يدفعنا الى بذل كل جهد وطرق كل باب .

٢٦٠ — وانطلاقا من مبدأ قدسية التعاهد القائم على المبادئ ، ستمضي الدبلوماسية المصرية لكي تجعل من كل ما يتاح لها عند تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل بتطويع انشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كي تكون قنوات اتصال لدفع الحادثات نحو نهايتها المرجوة في خدمة القضية الفلسطينية والوصول بها الى حق تقرير المصير .

الختام

٢٦١ — ان استعراضنا لدور مصر في تحرير الأمة العربية وتنشيط العمل العربى المشترك وتحرير الاقتصاد العربى وابراز الشخصية العربية على الصعيد القومى والدولى ، والمواجهة العربية — الاسرائيلية وبناء السلام ، ومبادرة السادات التاريخية يضعنا فى موقف الرؤية السلمية لما انجز وما نتطلع اليه ، كل ذلك فى اطار من الحقائق التاريخية وما تمليه النظرة الواقعية للسياسة الدولية .

٢٦٢ — واذا كان لنا ان نخطط للمستقبل فعلىنا ان نستخلص اولا الحقائق الثابتة للموقف الآتى :

وأول هذه الحقائق ، ان الدور الذى اضطلعت به مصر دائما ، سواء فى الحرب أو السلام ، كان دور القيادة والريادة ، ليس نتيجة لرغبة مصر فى فرض زعامة ، بل املته حتمية تنبع من وضع مصر الجيولوجيولوتيكي والحضارى والتاريخى والبشرى ، وقبول الجماهير العربية وارتياحها واطمئنانها للدور القيادى لمصر .

٢٦٣ — اما الحقيقة الثانية فهى ان الدول العربية استطاعت بمساندة مصر وبقيادتها ان تتحرر من استعمار الاحتلال ، ثم من استعمار الاستغلال ، وان تقف فى وجه محاولات الفزو العسكرى والثقافى والفكرى ، وتحافظ على هويتها وشخصيتها المستقلة وسط التيارات التى تهب من الشرق أو الغرب ، ولم يكن هذا ليتحقق لولا صلابة الكفاح المصرى وسخاء عطائه وقدرته على التجديد والاستحداث والابتكار .

٢٦٤ — وثالث الحقائق الثابتة للموقف الآتى تؤكد ان الخلافات التى وقعت فى بعض المراحل بين مصر وعدد من النظم العربية ، لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، بل ان هذه الخلافات كانت مرحلية وتم تسويتها بطريقة سلمية وفى اطار عربى .

٢٦٥ — الا انه فى المرحلة الحالية بنت على سطح الخلافات العربية ظواهر جديدة تستحق التسجيل وهى :

اولا — ان احكام الرفض فى الدول العربية حاولوا نقل الخلاف من النطاق العربى الى النطاق الاسلامى ، ثم النطاق الافريقى ، ثم اللاتحيازى ، ثم النطاق الدولى .

ثانيا — ان محاولات هؤلاء الحكام اوقعتهم فى براثن قوى غير عربية لا تستهدف الا اضعاف العالم العربى ككل تسهيلا لمحاولات السيطرة عليه ، واستخدامه لخدمة اغراض بعيدة عن مصالحه الحقيقية .

ثالثا — ان الموقف العربى من مبادرة السلام وسع الهوة بين الشعوب العربية والرافضين من الحكام فى العالم العربى ، اذ ان الشعوب العربية تؤمن بالسلام وترحب بالمبادرة المصرية .

رابعا — ان محاولة عزل مصر عن العالم العربى ، او بالاحرى عزل العالم العربى عن مصر ، ترتب عليها ان الامة العربية ، وقد ابتعدت عن مركز قيادتها الطبيعى ، تعرضت لمواقف اثبتت فيها الخلافات والنزاعات بين دولها ، وزاد فيها التمزق وعدم الاستقرار فى داخلها ، بل امتدت تلك الخلافات الى المنطقة كلها .

٢٦٦ — واذا تأملنا ما يجرى حولنا فى عدد من الدول العربية والدول الاسلامية ، وبين كثير منها ، الى حد ان شهر العربى سلاحه فى وجه اخيه العربى وسفك دمه ، وتآمر بعض الحكام العرب الى حد التحالف مع قوى اجنبية ضد استقلال دول المنطقة ، فى وقت ساد الصراع الدواى وبدأت موجة من الحرب الباردة اودت باستقلال دول تربطنا بها اقدس الروابط مثل افغانستان . .

ونرى فى ايران من يسخر الاسلام لغير ما انزل له ، متمثلا فى فقدان العقل وحمائم الدم . .

ولم يتجمع حكام العرب الا على الحقد والضعينة والبغضاء ضد مصر ، بل اى بديل يطرحونه او مسلك قويم يشقونه ، وكأهم عما يدور فى بلادهم لاهون .

٢٦٧ — ونحن فى خضم معركة الحرب والسلام يفرض علينا الواقع العربى الجديد تساؤلات تتعلق بامن امتنا ومصير شعوبنا وتتناول فى جزئياتها سلوك الحكام العرب ومصير الشعوب العربية التى حبتها السماء بجلاء البصيرة فى حين اناخ عليها الزمن بحفنة من الحكام ما كان لهم ان يصلوا الى الحكم لولا تآمر الاستغلال مع الثروة ضد مصالح الشعوب العربية .

واذا كان لنا ان نجمل هذه التساؤلات فى سؤال اساسى يحتاج الى رد فهو :

ما الذى يجب ان يكون عليه موقف مصر امام هؤلاء الرافضين من حكام الدول العربية ؟

٢٦٨ — وفى معرض الاجابة نجد امامنا الطرق المفتوحة لاربعة خيارات :

الاول : الانتظار والتريث .

الثانى : مسايرة الشعارات .

الثالث : القطيعة والابتعاد .

الرابع : استمرار المبادرة ومخاطبة الشعوب .

الخيار الاول : الانتظار والتريث :

٢٦٩ — فاذا ما اختارت مصر ، على ضوء ادراكها لمرحلة الخلافات العربية ، موقف الانتظار والتريث حتى تمر الزوبعة الانفعالية ويعود حكام الرفض في الدول العربية او على الاقل بعضهم الى رشدهم ويخلصوا من ردود الفعل التشنجية ويدركوا حقيقة المبادرة المصرية وابعادها الحضارية وتفهم حقيقة الرسالة الخالدة التي تتحملها مصر على مر الاجيال من اجل شعوب المنطقة ، فعلى مصر عندئذ ان تحدد السياسة التي تتبعها خلال فترة الانتظار . ويقودنا هذا السؤال الى مجموعة من التساؤلات الملحة التي قد يتفرغ عنها عد آخر من التساؤلات :

* الا يؤدي الانتظار الى تجميد المواقف المعادية واستمرار بذر بذور الحقد وحملات الاسفاف ، وبالتالي الى تشجيع التيارات الانعزالية في مصر ؟

* الا يعتبر الانتظار موقفا يتسم بالسلبية والضعف ؟

* الى متى الانتظار ؟ الى متى تظل مصر صابرة على تهجم وتطاول الحكام الرافضين في العالم العربي وممثلهم في المحافل الدولية والاسلامية والافريقية واللاتحيزية ؟

* ما هو رد فعل الشعوب العربية وهي المدركة للصالح العربي والمؤمنة بوحدة الأمة العربية في مواجهة هذا الموقف الانتظاري ؟

* ما هي آثار هذا الموقف على المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

الخيار الثاني : مسايرة الشعارات :

٢٧٠ — اما الخيار الثاني ومسايرة الشعارات ، فهذا ما اختاره فعلا حكام لا تثق فيهم شعوبهم ويؤثرون صالحهم الشخصي على صالح الأمة العربية .

ان هذا الخيار يقودنا الى مجموعة من التساؤلات :

* هل للشعارات ان تكون بمثابة بديل للعمل الجاد ولو حتى في صورة بديل نظري ؟

* هل تستطيع مصر ان تقنع بالشعارات وتسايرها بعد ان شقت طريقها بالكفاح والنضال من اجل تحرير الأمة العربية بالفعل الملموس الذي يؤكد القول الصادق ؟

* هل يمكن ان تكون الشعارات مددا وعونا للشعب الفلسطيني لرفع المعاناة عنه ؟

* هل يمكن للشعارات ان تحقق تحرير الارض العربية المحتلة ؟

* هل يمكن للشعارات أن تحقق للشعب الفلسطيني الحكم الذاتى لبلوغ حق تقرير المصير والاستقلال ؟

* ليس من الممكن أن يوصلنا الاسترسال فى الشعارات الى ضياع كل شيء .

* هل تتقبل الشعوب العربية بعد تجربة التاريخ والمحن التى تعرضت لها على مدى السنين شعارات لا تخرج عن حد العبارات المنمقة والكلمات المنسقة التى سئمت سماعها وترديدها على مدى السنين ؟

* هل زالت الشعارات تصالح لمواجهة الواقع الدولى الذى نعيشه ونحن فى خضم الصراعات الدولية القائمة على سياسة القوة ؟

* هل يمكن للشعارات أن تحقق ما أنجزته حرب أكتوبر المجيدة ؟

* هل بعد المبادرة التاريخية للسلام وما استطاعت أن تحققه من ايجابيات أبرزها تحرير سيناء تقبل الشعوب العربية من مصر أن تتراجع عن الأسلوب الحضارى الى الأسلوب الجاهلى الذى لا حقا استرد ولا أرضا حرر خلال ثلاثين عاما ؟

الخيار الثالث : القطيعة والابتعاد :

٢٧١ - ويستند هذا الخيار الى أن تعتبر مصر أن حكام الرغض فى الدول العربية اختاروا موقفا معاديا لها ، فتتخذ سياسة جديدة قائمة على القطيعة والابتعاد عن العالم العربى والاعتماد على النفس ، وتفترض هذه السياسة تجميد جهود مصر من أجل مساعدة الشعب الفلسطينى فى سعيه لتقرير مصيره ، تاركة لعناصر الرغض أن تتصرف بالشعارات والنداءات أو بأى أسلوب آخر .

هذا الخيار يتطلب أيضا تصفية جامعة الدول العربية والغاء كافة المنظمات العربية واعتبار أنها بسبب موقف الحكام المتشجنين فى الدول العربية وسلوكهم تحولت من بوتقة لصهر العمل العربى المشترك الى مجرد مظهر يخفى وراءه التناقضات والانقسامات والخلافات والأحقاد ، وهو للأسف ما درجت عليه الجامعة منذ انشائها .

٢٧٢ - وليس هذا الخيار قائم على الخيال أو لا تعززه مقومات مادية ، فمصر قادرة ، بعيدا عن العالم العربى ، على أن تفسو وتزدهر وتتقدم ، بينما العالم العربى فى حاجة لدعم استقلاله واستغلال موارده الى مصر وعلمائها وخبرائها ، وبالتالي فهل يؤدي هذا الخيار فى المدى الطويل الى عودة الشعوب العربية الى احضان مصر ؟

* هل تستطيع مصر أن تعيش بمعزل عن المنطقة التى تجاورها فى عصر التجمعات والتكتلات ؟

* وإذا كان لابد لمصر من الانتماء الى تجمع أو تكتل ، وإذا قررت مصر الخروج من التجمع العربى ، فهل تفكر فى تزعم تجمع جديد ؟

* وهل يكون هذا التجمع الجديد قوامه بعض الدول الافريقية ؟ أو بعض دول البحر المتوسط ؟

الخيار الرابع : استمرار المبادرة ومخاطبة الشعوب :

٢٧٣ - فهو استمرار المبادرة في التحرك ومخاطبة الشعوب ، وينبع هذا من قناعة أكيدة وتدليل تاريخي حي على سلامة هذا الخط الذي اتبعته مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولا زالت تسير فيه فقد كانت مبادرات مصر في الماضي سببا في تحرير العالم العربي واقامة عمل عربي مشترك وتحرير الاقتصاد العربي وابرار الشخصية العربية وفي مواجهة اسرائيل عسكريا ثم مواجهة اسرائيل سلميا .

٢٧٤ - ان استراتيجية المبادرة تقضى بان تقدم مصر للشعوب العربية وليس لحكامها منهجا جديدا يساعد هذه الشعوب على التغلب على مخاوفها والقضاء على حملة القصد والصفينة التي أصبحت لدينا لسياسة الحكام والحكومات العربية ، ضد مصر ومبادراتها لحجب حقيقة وجوهر المساعي الدبلوماسية المصرية من اجل السلام الشامل والعادل . استراتيجية تساعد تلك الشعوب على ان تتحرر من اوضاع الظلم وتساعد الشعوب العربية على ان تشترك في عملية بناء السلام .

٢٧٥ - ومصر في تناسق قولها معفعلها تجد في فكرة تحويل جامعة الدول العربية ، تلك المنظمة التي قامت بين الحكومات وقضت عليها منذ انشائها احقاد واطماع الحكومات العربية ، الى جامعة شعوب تجاوبا مع المتغيرات التي نشأت داخل المنطقة وحولها لكي تمارس الشعوب فيها ما حرمه حكامها عليها ، وتعلن ارائها الحرة وتكون مضرب المثل لما يجب ان يكون عليه الانسان في العالم العربي والاسلامى ، الانسان المتمتع بحقه الطبيعي في الحياة والامن والامان وبحقه في ان ينال نصيبه من ثروة بلاده .

وهدفنا من كل هذا ايجاد التنظيم الامثل للتغيير عن الارادة الحرة في اطار من الديمقراطية السلمية ويكون مرآة جلية لما يجيش في صدر المواطن سواء كان انتماؤه عربيا او اسلاميا .

٢٧٦ - وهنا نطرح عددا من التساؤلات لكي نضمن الوصول الى قرار يحقق لهذا التنظيم الشعبى الجديد النجاح والفاعلية :-

* كيف نبدا الخطوات التأسيسية لهذه الجامعة ؟

* ماهى الأسس والأهداف التى يجب وضعها لهذه الجامعة ؟

* ماهى الاختصاصات التى ستوكل الى هذه الجامعة وهل تأخذ صيغة المنظمات العامة او تأخذ بصيغة مختلطة أى ان تجمع بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ ...

* ماهى مواصفات العضوية فى الجامعة ؟

* ماهى الاجهزة التى تقوم لخدمة اغراض هذه الجامعة ؟

* هل سيكون هناك اجهزة متعددة كجمعية عامة ومجلس تنفيذى وبرلمان وسكرتارية دائمة او يقتصر الامر على مؤتمرات دورية ؟

* ماهي صيغة اتخاذ القرار ايا كان شكل الاجهزة وعددها وهل ستأخذ بصيغة التصويت ام بصيغة توافق الآراء وفي هذه الحالة هل تأخذ صيغة توافق الآراء بالقاسم المشترك الأعظم أو بالقاسم المشترك الأصغر ؟

* كيف يمكن ايجاد صيغة التمثيل ومكوناته — هل سيكون تمثيلا نسبيا ام موحدا ؟ فلا شك ان جامعة متسعة العضوية كهذه ستشمل نظما سياسية مختلفة ومتباينة فهل نجعل قوامها الاحزاب السياسية ؟ وهننا يثور سؤال آخر هل يعنى هذا ان تجمع الاحزاب الاكثرية والاقضية وماذا عن الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ؟ وماذا عن الدول التى ليس بها احزاب ؟؟

وهل نستبدل هذا بنظام التمثيل القائم على الفئات مع تباين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية ؟ ام تأخذ بنظام التمثيل المهني والنقابي ؟

٢٧٧ — اما وقد حللنا المواقف الاربعة لتي تطرح نفسها كخيارات متاحة لنا ، فيبقى ان نوضح ان الهدف هو ايضاح الرؤية امام جماهير شعبنا ومؤسساته الدستورية وتشجيع القاعدة الشعبية ومعاونة القيادات السياسية لكي تعبر بالكلمة الحرة وتتخذ القرار في وضوح وادراك لكل الجوانب الايجابية والسلبية لكل خيار . وليست هذه الخيارات جامدة ، كما ان الجدل والنقاش وهما وسيلة الديمقراطية الحقة قد يقودنا الى خيارات اخرى ، يضاف الى ذلك ان دراسة كل خيار قد تقودنا الى عدة خيارات اخرى أيضا ، وهى عملية ديناميكية تفتح امام الباحث من اجل الوصول الى القرار السليم لخير الوطن العربى سلسلة متصلة من المواقف والانفعال .

٢٧٨ — ولكن مهما كان شكل واسلوب تحركنا هذا ، فمن الضروري ان نعزز المكاسب التى حققتها اتفاقيتنا كامب ديفيد ومعاهدة السلام على اساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى .

٢٧٩ — ان الشعب المصرى هو صاحب القرار وهو القادر على ابتكار مواقف جديدة تتخذها القيادة السياسية اساسا لاستراتيجية تتناسب مع الواقع العربى الجديد ، وايا كان الشكل والمضمون فمما لا شك فيه ان مصر ستستمر في دعم المبادرة والسير بها قدما وتوفير عوامل قوة الدفع لها معتمدين في ذلك على مخاطبة جماهير الامة العربية مباشرة دون اكرات ادعاوى الحكام الرافضين ، فمنطق الحق يعلو سطوة القوة ، وايماننا العميق في وعى الجماهير وتقديرها لدور مصر يحتم على مصر ان تخاطبهم من فوق رؤوس حكامها حتى يسود منطقنا السلام الشامل والعادل .

٢٨٠ — وسوف يحدد القرار العلاقات المستقبلية بين مصر والعالم العربى في الثلاث الاخير من القرن العشرين : شكلها ، ومضمونها ، ويعبىء الراى العام وراء القيادة السياسية في سعيها من اجل مستقبل افضل لشعبنا ينعم فيه بالسلام والرخاء ، ومن هنا فان الوصول الى هذا القرار يجب ان يكون نتاج مناقشة عامة وعلمية على اوسع نطاق في اطار التزامنا الاصيل بمصالح مصر ، وبعبودية مصر ..

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة